مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد ٦، ١٤٣٦هـ

دفع الاعتراض عن قراءة ابن عامر:
﴿زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾

د. حاتم بن عابد القرشي

الأستاذ المساعد في جامعة الطائف

qurashi_hatem@hotmail.com

تاريخ التحكيم: ٨/ ٧/ ١٤٣٥ تاريخ الإجازة: ٢١/ ٩/ ١٤٣٥

المستخلص:

ركّز البحث على دراسة اعتراضات المفسـرين المتقدمين والمتأخرين - ومن وافقهم من نحويين وغيرهم - حول قراءة ابن عامر: ﴿زُيِّنَ لِكَثيرٍ منَ المشْرِكين قَتْلُ أوْلادَهم شُركائِهم﴾. وانطلق البحث من التوازن في نقد حجج المعترضين على القراءة، وتفنيد مواقفهم، وعدم تصنيفهم جملة واحدة كمعترضين على القرآن الكريم وبالتالي ضمهم لصف المستشـرقين المنكرين للوحي الإلهي، فإن هذا فيه إجحاف في حق أكثرهم، وفيه مجانبة لمسار البحث العلمي السديد، وحَيْدة عن الموضوعية. فالنحويون - فضلا عن المفسـرين - المتقدمون منهجهم في القراءات هو ذات منهج القراء وهو تلقي القرآن بالتلقي وليس بالقياس اللغوي.

وقمت بجمع أقوال المفسـرين حول القراءة وترتيبهم بشكل زمني؛ لتتضح تاريخية الاعتراض ومصدر حججهم، وكان الفراء أول من اعترض عليها لغة، وجاء بعده ابن جرير وغيرهم. وقمتُ بجمع دوافع المعترضين على القراءة ثم بينت حججهم والرد عليها.

وتلخصت حجج المعترضين على القراءة بضعف سند ابن عامر، واعتماده على الرسم في اختياره للقراءة، ومخالفة القراءة لقواعد النحو بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف

إليه. وتم الرد على ما سبق وإثبات صحة سند قراءة ابن عامر، وقبول القراء لها ولرجال إسنادها على مر العصور. ونقض حجة الاعتماد على الرسم لكون القراءة بالتلقي ولا يعتمد القارئ على مطلق الرسم. وتناول البحث مسألة الفصل بين المتضايفين من ناحية نحوية، وإثبات نقله عن العرب وتجويز كبار متأخري النحو له وتصحيحهم لقراءة ابن عامر لغة، وإن كان ثبوت القراءة حجة في ذاتها لإثبات الوجه اللغوي إضافة إلى عربية ابن عامر المحضة وفصاحته. ويبقى المجال متاحاً للخلاف في جواز القياس اللغوي على القراءة من عدمه، مع الإقرار بثبوت قرآنيتها. والخلاف الذي كان واقعاً حول ثبوت القراءة من عدمها رفع في العصور المتأخرة حيث أجمعت الأمة على قرآنيتها وأن ابن عامر من القراء السبعة الذين أطبقت الأمة على قبولهم. كما أن القرآن قد اشتمل على الفصيح والأفصح ولا يضر ذلك في مكانته في العربية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الكلمات المفتاحية:

ابن عامر – الطعن – اعتراض – قراءات – نحويين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله بحكمته اختار اللغة العربية لآخر كتبه، قال جلّ وعلا في إثبات ذلك: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٥]، وبهذا أمست اللغة العربية محفوظة وباقية ما بقي القرآن الكريم. واللغة العربية لها مكانتها العظيمة في نفوس المؤمنين قال ابن تيمية(١): «فإن اللسانَ العربي شعار الإسلام وأهله».

وأنزل الله كتابه على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ، وله في ذلك حِكَم وغايات سامية، واعتنى العلماء والقراء بالقراءات حفظاً وتدويناً وتوجيهاً، وكل ذلك من أدوات حفظ الكتاب العزيز الذي تعهد الله بحفظه من غيره من كتب إلهية.

ووجد قراءات فرشية أشكلت على بعض المفسرين واللغويين، فاعتُرِض عليها، وتباينت مواقفهم في ردهم للقراءة، كما اختلفت مشاربهم ودوافعهم في ردها، وجاءت الردود عليهم من كل حدب وصوب، فاختلطت ببعضها مقصداً وهدفاً وأسلوباً، وخلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً؛ فانتصروا للقراءة المتواترة وهو حسن، وأقحم بعضهم في ردودهم على النحويين والمفسرين ما لم يعتقدوه وما لم يذهبوا إليه.

ومن مجانبة المسار العلمي القويم أن يُعَامَل المعترض على القراءة – الذي ثبت له قَدَم صِدْق في العلم – على أنه منكر لقراءة متواترة وبالتالي منكر ومكذب لآية من كتاب الله الكريم، فيُخَاطَب بخطاب عاطفي فيقال له: كيف تنكر قراءة قد تلقتها

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥١٩).

الأمة بالقبول؟! وكيف تعترض على قراءة متواترة وإنكارها جحود وكفر؟!![1]

إن مثل هذا الخطاب لا يعالج قضية علمية بمنهجية علمية سديدة؛ بل هو لخطاب الوعاظ أقرب. ولا يعني هذا أن نقبل كل اعتراض على أي قراءة صحيحة؛ بل الانتصار لها واجب ومتحتم، ولكن لابد أن نبحث عن دافع العالِم في رده للقراءة، فما ثبت لديك قد لا يثبت لديه! وما تواتر لدينا قد لا يكون تواتر إليه! فليس من حقيقة البحث العلمي حشرهم في زاوية واحد واعتبار دوافعهم متحدة في رد القراءة. وإليك عينة لبعض الردود التي اختلط فيها الحق بالغلط، يقول أحد المعاصرين[2]: «إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء، الذين تواترت قراءاتهم، وارتضتها الأمة بالقبول».أهـ فانظر أيها القارئ الكريم لمثل هذه الإطلاقات وهذه العموميات «كتب النحو واللغة والتفسير»، علماً أن أي باحث بإمكانه استخراج عشرات النصوص أو تزيد من كتب النحو والتفسير في الدفاع عن القراءات، وقد أصدر الكاتب - حفظه الله - حكماً بأنهم طعنوا في قراءة متواترة تلقتها الأمة بالقبول، فهل أثبت أولاً أن هذه القراءات متواترة لدى الطاعن؟!

وكما هو معلوم لدى أي متعلم في الدراسات القرآنية أن أبا بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) هو من سبَّع السبعة المعروفة لدينا، فهل يمكن مثلاً أن نعترض على

---

(١) قد سمعت مثل هذا الخطاب الوعظي في ندوة علمية يقصدها المتخصصون في إحدى جامعات المملكة، فأبرز الرَّادُّ على النحويين غيرةً على كتاب الله يُشْكَر عليها، بيد أن خطابه لا يصلح للندوات العلمية التي ينبغي أن تشبع بالبراهين والأدلة والحجج، وأن تبعد عن الإغراق في الخطاب الإنشائي الوعظي، كما أنه لم يعط أهلَ النحو حقهم ومكانتهم، فكثير منهم هم أهل علم وخشية وتعظيم لكتاب الله، حالهم كحال هذا الملقي صاحب الغيرة أو أشد!! كما أنه لم يعد لديه فارق بين رده على المشكك لصحة القرآن من علمانيين ومستشرقين وبين علماء نحويين ومفسرين!

(٢) تلحين النحويين للقراء، للأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيمد ص (٣٢).

الفراء (ت ٢٠٧هـ) من كونه أنكر قراءة سبعية، والفراء توفي قبل ولادة ابن مجاهد بأكثر من ثلاثة عقود! وقُلْ مثل ذلك في الأخفش (١٧٧هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ) وغيرهم. وهل يمكن الاعتراض عليهم بمصطلح كالتواتر وهو لم ينشأ في عهدهم بذات مفهومه لدى المتأخرين؟!

إن معالجة حركة نقد القراءات ينبغي أن تعالج في إطارها التاريخي، مع النظر في منهج العالِـم وأصول العلم الصادر منه الانتقاد للقراءة، وإن خلط المناهج في بناء التصور يؤدي إلى حكم غير دقيق ونتائج متضاربة، وبينها وبين الصواب خندق الأوهام والظنون. كما أن إطلاق الأحكام العامة غالباً ما يجانب الصواب، وليس هو من منهجية البحث العلمي بشيء.

ومن هذا المنطلق جاء بحثي هذا الذي أسميتُه: «**دفع الاعتراض عن قراءة ابن عامر ﴿زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾**».

فكان هذا البحث دفعاً من وجهين: دفع اعتراض المعترضين على قراءة ابن عامر في الآية السابقة، وهو في نفس الوقت دفع لجناية التنقص الظاهر أو الخفي من علماء كبار نحويين ومفسرين؛ لكونهم –بزعمهم– ردُّوا قراءة متواترة؛ ونسي هذا أو غلبته الحمية لعلم القراءات أن التواتر الذي يعتقده –وهو حق في ذاته– لا يصح أن يُحاكِم عليه عالِـماً لم يكن لديه ذاك المصطلح حاضراً بذات المفهوم، أو لم تثبت لديه القراءة، أو أن يحاكمه لقراءات مُجْمَع عليها في عصرنا وقد لا تكون محل إجماع في عصره. فنجده يُحاكِم المتقدِّم على قاعدة وضعها متأخرون، وهذا خلل في مسار البحث العلمي، ويكاد يكون موقفه هذا كحال الذين ينتقدهم عندما يردون قراءة ثابتة بقاعدة نحوية وضعها متأخرون، فكلاهما يشترك في محاكمة متقدم على صنيع متأخر، وإن كانا يختلفان في جنس الدليل.

أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع:

لقد احتل هذا الموضوع حيزاً لدى المفسرين المتقدمين والمتأخرين، وكانت القراءة محط عناية كثير منهم ما بين مؤيد وراد، كما تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

١. ضرورة الانتصار لقراءة متواترة ثابتة، ونقض حجج من ردها.
٢. تَعرُّض كثير من المفسرين لقراءة ابن عامر واعتراضهم عليها، مما يستوجب بيان حقيقة موقفهم.
٣. تفنيد مواقف من ردها واعتراض عليها؛ لإبراز الدوافع الحقيقية وراء ذلك الرد.
٤. إبراز الموقف الصحيح من رد النحويين للقراءة، وعدم التجني عليهم.
٥. وجود كثير من الخَلْط المنهجي في تناول هذه القراءة ما بين التجني على النحاة أو على القراء.
٦. عدم إفراد هذه الآية بالبحث رغم إشكالها لدى بعض أهل العلم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على أي بحث أفرد هذه الآية ببيان استشكال بعضهم لها، والرد عليهم بطريقة منهجية ملائمة. وقد تناول المفسرون وعلماء القراءات هذه الآية ضمن كتبهم فكانت مبثوثة في مثانيها، وقد كتب د. سامي عبد الفتاح هلال كتاباً بعنوان: «قراءات ابن عامر والانتصار لها» وجاءت هذه الآية من ضمن بحثه؛ إلا أن بحثه – من وجهة نظري – يعدُّ ناقصًا تجاه هذه الآية لأمرين هما:

أولاً: لم يستوف النظر فيما كتبه المعاصرون(١) في مناصرة النحويين حول هذه الآية.

(١) مثل بحث د. سليمان العايد وعنوانه «موقف النحاة المعاصرين من القراءات». وقد يعذر في ذلك =

ثانياً: عدم تفنيده لمواقف المعترضين على القراءة، واعتبر دافع اعتراضهم التعصب لقاعدة نحوية أو التقليد، فقال[١] بعد أن نقل اعتراض جملة من المعترضين كـ(الفراء) و(ابن جرير) و(ابن عطية) و(الفارسي) وغيرهم: «الذي يلفت الانتباه أن هؤلاء جميعاً نقلوا هذا الطعن إما تقليداً لمن سبق أو تعصباً لنحوهم». وقال أيضاً[٢]: «أما الذين وصفوها بالضعف فحجتهم في ذلك: عدم الفصل بين المتضايفين، وهذه قاعدة وضعها كثير من العلماء الأوائل ثم جاء من بعدهم ووافقهم ومن هؤلاء الطبري والزمخشري وأبو علي الفارسي ومكي وغيرهم. فالملاحظ أن هؤلاء جميعاً تبعوا من كان قبلهم ولم ينظروا إلى الآية القرآنية في قراءتها المتواترة؛ بل نظروا لقاعدة نحوية صنعها بعض علماء اللغة، وأعطوها من القداسة ما لم يعطوه لقراءة ابن عامر، وهذا يدلل على مدى تقليدهم وتعصبهم لمواقف بعض النحاة».اهـ فتأمل الكلام السابق نجد فيه خَلْطاً شديداً في دوافع المعترضين و حججهم على القراءة بمختلف أطيافهم فهو يساوي بين الطبري والزمخشري في رد القراءة! كما جمعهم في زاوية وحيدة وهي التعصب للنحو على حساب القراءة المتواترة!! وهذا لا شك بعيد كل البعد عن تحرير المسألة وعن إنصاف أهل العلم. وأبرز ما يقال في مثل الكلام السابق أنَّه ينبغي أولاً إثبات تواترها عندهم ثم إطلاق الحكم. وسيأتي مزيدٌ من التوضيح في مثاني البحث.

حدود البحث:

اهتم البحث بآية محددة في قراءة ابن عامر، فهي المذكورة في العنوان وهي محل الإشكال المقصود دفعه، ويدخل في حدود البحث ما تعلق بأي اعتراض نال قراءة ابن

=

د. سامي لكون البحث ورقة عمل ألقيت في أحد المؤتمرات ولم تطبع. بيد أن الاطلاع على ما كتبه المعاصرون وتضمينه في النقد يعد إضافة جديدة في البحث الذي بين يدي، وأحسبها مزية ظاهرة.

(١) ص (١٢٤).

(٢) ص (١٢٥).

عامر من خلال هذه الآية. ولن يدخل في البحث باقي قراءات ابن عامر وأي اعتراضات توجهت لها.

إجراءات البحث:

قمت بعدد من الإجراءات لوضع البحث على مساره الصحيح وهي على النحو التالي:

١. استقراء كتب القراءات والتفسير، وجمع كلامهم حول هذه الآية سواء موقف الموافق أو المخالف لها.
٢. تلمست الناحية التاريخية في الاعتراض على هذه القراءة؛ للوقوف على أول من اعترض عليها، وأساس ذلك والتطور الذي حصل في الاعتراض عليها.
٣. بينتُ دوافع المعترضين على هذه القراءة؛ لاستجلاء حقيقة موقفهم.
٤. أوردتُ الردود على الاعتراضات؛ لإثبات صحة القراءة وبطلان حجج من ردها ودوافعه.
٥. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم مع عزوها إلى سورها ورقم الآية في المتن حين ورودها لأول مرة.
٦. خَرَّجت الأحاديث النبوية بذكر رقم الحديث، وما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وما لم أجده فيهما فأجتهد في تخريجه من كتب السنة بحسب الجهد.
٧. عزو الأقوال لقائليها والأشعار لمصادرها بالطرق المعتبرة في مجال البحث العلمي.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: فيها أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة وحدود البحث وإجراءاته وخطته.

التمهيد: اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن عامر وبيان مكانته في العربية والإقراء.

المطلب الثاني: القراءات الواردة في الآية وتوجيهها، وتوضيح وجه الإشكال.

المبحث الأول: القراءة سنة متبعة مصدرها التلقي لا القياس اللغوي أو التشهِّي.

المبحث الثاني: النحويون ودعوى رد القراءات المتواترة.

المبحث الثالث: المعترضون على قراءة ابن عامر والمنتصرون لها وبيان الدوافع والحجج.

الخاتمة: دونت فيها أبرز نتائج البحث.

قائمة المراجع.

فهرس الموضوعات.

التمهيد،

وفيه مطلبان:

۞ **المطلب الأول**: التعريف بالإمام ابن عامر وبيان مكانته في العربية والإقراء.

۞ **المطلب الثاني**: القراءات المتواترة في الآية وتوجيهها، وتوضيح وجه الإشكال.

المطلب الأول

التعريف بالإمام ابن عامر وبيان مكانته في العربية والإقراء[١]

أولاً: التعريف به:

هو الإمام المقرئ التابعي عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي. عربي ثابت النسب من حمير[٢]. قال أبو عمرو الداني[٣]: «ليس في أئمة القراءة عربي غيره وغير أبي عمرو، ومن سواهما مولى».اهـ.

ولد سنة (٢١هـ)[٤]، وتوفي سنة (١١٨هـ)، أسكنه الله فسيح جنانه.

أخذ ابن عامر القراءة عرضاً عن الصحابي الجليل أبي الدرداء عويمر بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٢هـ)، وعن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (٩١هـ). وأخذ أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، وأخذ المغيرة عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٥هـ) عن النبي

---

(١) انظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ١٨٦)، وغاية النهاية (١/ ٤٢٣)، وتهذيب الكمال (١٥/ ١٤٣).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٣) وقال في معرفة القراء الكبار (١/ ١٨٦): «ثابت النسب إلى يحصب بن دهمان، بطن من حمير، وحمير من قحطان، وبعض الناس قد تكلم في نسب ابن عامر، والصحيح ثبوت نسبه».أهـ. أي: إنه عربي النسب خالص من الرِّقِّ ومن ولادة العجم.

(٣) جامع البيان (١/ ١٨٥).

(٤) اختلفوا في تحديد وقت ولادة ابن عامر، وما أثبته هو الذي صححه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢).

ﷺ.(١) وقيل: إنه قرأ على عثمان نفسه، وليس بصحيح(٢). وفي كل الأحوال فله عرض على صحابي - وهو أبو الدرداء ويكون سن ابن عامر حين عرضه عليه إحدى عشرة سنة على الأقل؛ وذلك بالنظر لتاريخ ولادته وتاريخ وفاة الأول - في حالة عدم صحة عرضه على عثمان.

وراوياه المشهوران رويا عنه بإسناد وهما: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي (٢٤٢هـ)، وهشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي (٢٤٥هـ).

ثانياً: مكانته:

ابن عامر من جِلَّة التابعين، وسبق معنا أنه عربي فصيح أصيل غير مطعون النسب، وهذا أمر ظاهر مزيته، فألفاظه أصيلة في عربيتها، ولا يُتَّهم بعجمة؛ لنسب أو خلطة أعاجم، وانتهت إليه أشهر مناصب الشام في قرن فاضل من الزمان، فانتهت إليه مشيخة الإقراء في الشام، وعُيِّن قاضياً، وولي إمامة المسجد الأموي وهو أشهر المساجد في مقر خلافة الدولة الأموية، وكان هذا بإقرار الخليفة الزاهد التقي عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ابن الجزري(٣): «كان ابن عامر إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أَمَّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وجَمَع له بين الإمامة، والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين».أهـ فهذه المزايا والحقائق التي يذكرها ابن الجزري كانت في القرن الأول وبدايات القرن الثاني، ولا شك أن أئمة المسلمين في العلم والعبادة والخشية كانوا في ذلك الزمن ولو لم يكن ابن عامر أهلاً لتلك المناصب التي تولاها - إمامة

---

(١) انظر: التيسير للداني ص (١٠٧-١٠٨).

(٢) انظر: التيسير ص (١٠٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢).

(٣) النشر (١/ ١١٧).

المصلين ومشيخة الإقراء والقضاء -؛ لما رضوا بأن يبقى فيها ولظهر إنكارهم وطعنهم فيه، لاسيما وأن منصب الإقراء متعلق بكتاب الله تعالى وتعليمه، ولـمَّا لم يحصل منهم هذا، كان إقراراً منهم بفضله وعلو مكانته في العلم والإقراء.

ومن أبدع ما قيل فيه وأوجزه قول أبي علي الأهوازي[١] قال: «كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فَهِماً قيماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله من أفاضل المسلمين وخيار التابعين وأجلة الراوين، لا يُتَّهم في دينه، ولا يُشَكّ في يقينه، ولا يُرْتَاب في أمانته، ولا يُطْعَن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله، عالياً في قَدْرِه، مصيبًا في أمره، مشهوراً في علمه، مرجوعاً إلى فهمه، ولم يَتعدَّ فيما ذهب إليه الأثَر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر».اهـ

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ٤٢٥).

المطلب الثاني

القراءات المتواترة في الآية وتوجيهها، وتوضيح وجه الإشكال[(١)]

ورد في الآية قراءتان متواترتان وهي:

القراءة الأولى:

﴿وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم﴾.

وهي قراءة الجمهور، بفتح الزاي والياء في ﴿زَيَّن﴾، ونصب ﴿قتلَ﴾، وخفض ﴿أولادِهم﴾، ورفع ﴿شركاؤُهم﴾.

القراءة الثانية:

﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾.

قرأ ابن عامر وحده بضم الزاي وكسر الياء في ﴿زُيِّن﴾، ورفع ﴿قتلُ﴾، ونصب ﴿أولادَهم﴾، وخفض ﴿شركائهم﴾.

توجيه القراء الأولى:

﴿زَيَّن﴾ مبني للفاعل، و﴿شركاؤهم﴾ فاعله، و﴿قَتْلَ﴾ مفعول به، و﴿أولادِهم﴾ مجرور بالإضافة، من إضافة المصدر إلى فاعله. ويكون معناها: زَيَّن لكثير من المشركين شركاؤهم قتل أولادهم تقرباً لآلهتهم أو خوفاً من العار والفقر، فالمشركون هم الذين قتلوا أولادهم، والشركاء زينوا لهم ذلك القتل[(٢)].

توجيه القراءة الثانية:

﴿زُيِّن﴾ مبني للمفعول، ﴿قَتْلُ﴾ نائب فاعل، ﴿أولادَهم﴾ النصب على

---

(١) انظر: السبعة ص (٢٧٠)، والتيسير ص (٢٨٣)، والنشر (٢/ ٢٦٥).

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه ص (١٥٠)، والحجة لابن زنجلة ص (٢٧٣)، وقراءات الإمام ابن عامر ص (١٢١).

المفعول بالمصدر﴿قَتْلُ﴾، و﴿شركائهم﴾ بالخفض على إضافة المصدر إليه. ويكون المعنى: زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ شركائهم أولادَهم، فالأولاد هم شركاؤهم في النسب والميراث. فالمشركون هم القاتلون لشركائهم وهم أولادهم[1].

توضيح وجه الإشكال:

محل الطعن والإشكال في القراءة هو في الفصل بين المتضايفين بالمفعول به في قوله: ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾. وهذا مخالف للمشهور من قواعد النحو، فالمقرر في النحو منع الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور في الاختيار فضلاً عن المفعول به. فكيف يجوز وقوعه في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم[2].

(١) انظر: الحجة لابن خالويه ص (١٥٠)، والحجة لابن زنجلة ص (٢٧٣)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ٤٦٩).

(٢) انظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لـ د. عبد العزيز الحربي ص (٢٣٠). وسيأتي عزو هذه المسألة لجملة من كتب النحو، لم أذكرها هنا لتجنب تكرارها؛ ولكون موضعها اللاحق ألصق بها.

المبحث الأول

القراءة سنّةٌ متبعة مصدرها التلقي لا القياس اللغوي أو التشهي

إن المعوَّل عليه في حفظ القرآن بقراءاته منذ عهد النبي ﷺ هو التلقي والمشافهة والسماع، فأمين الوحي جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ قد سمع القرآن من رب العالمين، والنبي ﷺ أخذه عن جبريل عَرْضاً وسماعاً، وكان من حرصه ﷺ عند بدء الوحي وشدته أن يقرأ مع قراءة جبريل، فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان رسول الله ﷺ يُعالِج من التنزيل شِدَّة، وكان مما يحرك شفتيه، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٦ – ١٧]، فاستمع وله وأنصت. فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه»(١). وهذا الحديث صحيح صريح في المنهج الشرعي لتلقي القرآن الكريم.

وبهذه الطريقة تلقى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ القرآن وقراءاته عن النبي ﷺ، وكذلك فعل الصحابة مع التابعين، وهكذا مَنْ بعدهم حتى يومنا هذا. فتبين أن هذا هو المنهج المتبع والحق البيِّن لدى الأمة على مر عصورها في نقل القرآن وقراءاته بالنقل والرواية سماعاً وعرضاً، وليس بمجرد التشهي. وقد صح عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «القراءة سنة متبعة»(٢). وقال البيهقي(٣) تعليقاً على قول زيد: «أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها». ومما

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم (٥).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن حديث رقم (٦٧) وحسنه المحقق د. سعد الحميد وقال: «فأقل أحوال الحديث أنه حسن لذاته».

(٣) السنن الكبرى (٢/ ٣٨٥).

يعضد ذلك ما ذكره الذهبي في كتاب العرش[١] قال: «قال ابن شميل: قرأتُ على ابن محيصن وابن كثير فقالا لي: ﴿ربُّ احڪُم﴾[٢] فقلت له: إن أهل العربية لا يعرفون ذلك، فقالا: ما لنا وللعربية هكذا سمعنا أئمتنا».أهـ.

ومن الأدلة العقلية على وجوب منهج التلقي والمشافهة في القراءات أنه بغير التلقي والسماع لا يمكن نقل أوجه الاختلاف الصوتية والأداء في القراءات كالإمالة والفتح والتسهيل والتحقيق.

فتلقي القرآن سماعاً هو سنة ربانية وتلقيه عرضاً سنة نبوية، من حاد عنها فقد حاد عن المنهج القويم لتلقي القرآن. ولو كان تلقي القرآن مرده إلى فصاحة اللسان دون العرض والسماع لكان الأولى بهذا أفصح الخلق النبي محمد ﷺ، ولو كان مرد تلقي القراءة القياس لكان أجدر به أتقى الناس وأعرفهم به النبي ﷺ. وبالرغم من عصمة النبي ﷺ وفصاحته فإن جبريل كان يعارضه بالقرآن سنوياً[٣] ولم يكن ثَمَّ مجال للاجتهاد أو القياس اللغوي أو الاختيار بالتشهي. «فالقرآن والقراءات إنما تُتلقى عرضاً وسماعاً من أئمة الشأن، وهي سنة متبعة تؤخذ من أفواه المقرئين المتقنين بالمشافهة أداءً ورواية ودراية»[٤]. قال الداني[٥]: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يَرُدَّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة

(١) (٢/ ١٧٠).

(٢) هي قراءة أبي جعفر من العشر، وابن محيصن من الشاذة. انظر: النشر (٢/ ١٦٠).

(٣) أخرج البخاري معلقاً في صحيحه في كتاب فضائل القرآن باب كان جبريل يعارض القرآن على النبي ﷺ، عن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «أَسَرَّ إِلَيَّ النبي ﷺ: (أن جبريل يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي)».

(٤) قواعد نقد القراءات القرآنية لعبد الباقي سيسي ص (٦٥).

(٥) جامع البيان (١/ ٥١).

سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».اهـ.

وإن هذا الأصل الأصيل تلقي القرآن بالسماع والمشافهة هو منهج أهل النحو أيضاً - لا سيما المتقدمين منهم، ولو حصل منهم رد بعض القراءات - فهذا إمام أهل النحو سيبويه (١٨٠هـ) وهو من أئمة نحاة البصرة يقول[١]: «إلا أن القراءة لا تُخَالَف؛ لأن القراءة السُّنة».أهـ. ومع هذا اعترض على بعض القراءات[٢]. ويقول أبو إسحاق الزجاج[٣] (٣١١هـ) بعد ذِكْره لوجه لغوي في قراءة الحسن: «وهو جيد في العربية، إلا أني أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة إنما ينبغي أنْ يُلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضاً أقوى عند أهل العربية».اهـ. ويقول أبو بكر ابن الأنباري[٤] (٣٢٨هـ) عند حديثه عن وجه لغوي في آية: «ولا يجوز لأحد أن يقرأ بهذا؛ لأنه لا إمام له».اهـ. وقال ابن جني[٥] (٣٩٢هـ): «والقرآن يُتخير له ولا يُتخير عليه».اهـ.

فالقراءة من حيث هي قراءة فإن النحاة المتقدمين مصدرهم فيها التلقي والاتباع والأخذ بما رُوي. وإنما كان نقاش النحويين لبعض القراءات من حيث هي دليلٌ تجري عليها أحكام العربية فيعاملون القراءةَ باعتبارها دليلاً سماعياً لا يختلف عن غيره، ومن حيث هل يصح القياس عليها أم لا[٦]. فالنحويون ينقلون القراءة من حيز علم القراءات إلى حيز النحو، ومن ثَمَّ يُعْمِلون فيها أدواتهم في النقد بناء على أصولهم في علم النحو.

---

(١) الكتاب (١/ ١٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٠) و(٢/ ٤١٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٣٦).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٣٢١).

(٥) المحتسب (١/ ٥٣).

(٦) انظر: بحث موقف النحاة المعاصرين من القراءات للدكتور سليمان العايد ص (٣٥٧).

وهنا سؤال: إذا خَطَّأ النحويون قراءة من منطلق لغوي فهل يستجيزون القراءة بها وتلاوتها؛ نظراً لأنها مروية، والرواية سنة متبعة، أم لا يستجيزون تلاوتها لمخالفتها قواعد العربية والقياس؟!

إذا نظرنا إلى مجموع عباراتهم فإن بعضهم سيكون الجواب فيه نعم؛ هي قرآن يتلى، ولو خالفت القياس. وفي ذات الوقت نجد عبارات آخرين تدل على رفضهم للقراءة تلاوة ورفضهم لها لغة، وأن الثاني (اللغة) كان سبباً لرفض الأول (التلاوة)، أو على الأقل سينتهي هو عنها وينهى غيره عنها، وهنا حقيقة الإشكال؛ إذ تغير مفهوم تلقي القرآن، فأصبح مصدر تلقيهم للقراءة القياس أو موافقة العربية فحسب دون اعتبار للسماع والتلقي. ويدل على ذلك ما أثر من عبارات للمعترضين على قراءة ابن عامر، فمثلاً قال أبو غانم النحوي (٣٣٣هـ)[١]: «قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب».اهـ. فنجد أنه خطَّأه لغة واعتبرها زلة، فإذا كانت زلة فإنه لا يصح متابعته فيها فهي مردودة لغة وتلاوة. وأصرح منه عبارة الأزهري (٣٧٠هـ)[٢] قال: «لا تجوز القراءة بها عنده».اهـ. فهو إذن تجاوز مسألة ردها لغة إلى عدم اعتبارها قرآناً. وكلما تأخر زمن المعترضين ظهر بشكل أوضح ردهم لها كقراءة وليس لغة، وسيأتي عرض لأقوالهم بإذن الله.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٢).

(٢) انظر: معاني القراءات (١/ ٣٨٨).

المبحث الثاني

النحويون ودعوى ردّ القراءات المتواترة

النحويون كغيرهم من علماء الأمة الإسلامية معظمون لكتاب الله، ويعتبرونه المصدر الأول من مصادر الدراسة النحوية ولا يختلفون في ذلك، وإن ناقشوا بعض قراءاته(١). بيد أن أدواتهم في النقد قد تختلف عن أدوات القراء ولذا وقع لديهم رد لبعض القراءات(٢).

فكان القرآن وقراءاته من اللبنات الأساسية التي بَنى عليها الفكرُ النحوي أصولَه، ومع هذا فقد أُثر عنهم اعتراضات على بعض القراءات القرآنية، ودفَعَهم لذلك دوافع متنوعة. ومن جانب آخر رأى بعض المهتمين أن دافع النحويين المعترضين على القراءات حمايةُ جناب القياس اللغوي، فكانت حميتهم للقياس اللغوي أبلغ من حميتهم للقرآن. ومن هنا جاء التعميم في اتهام النحويين بتزعم رد القراءات المتواترة، قال د. محمد عبد الخالق عضيمة(٣): «تلحين القراء هذه الجملة الآثمة استفتح بابها، وحمل لواءها، نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات».اهـ. وهذا حكم - في نظري - يحتاج شيئاً من التحرير والتمحيص، فليس الأمر على إطلاقه(٤).

---

(١) انظر: النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيده (١/ ٩٢).

(٢) قال د. إبراهيم رفيدة في النحو وكتب التفسير (١/ ٢٩٠): «يلاحظ الباحث إكثار الفراء من رواية القراءات في معانيه وإلحاحه على إثباتها والاحتجاج بها ولها، والملاحظ أيضاً أن الفراء لا يهتم بنقد السند ولا ينظر فيه، بعكس موافقة الرسم وموافقة العربية... ولهذا كانت أداة الفراء في النقد والاختيار هي العربية».اهـ.

(٣) دراسات لأساليب القرآن (١/ ٢١).

(٤) القول بتولي البصريين لكِبَر رد القراءات، يعزوه البعض لمسألة فكرية تتعلق بمسألة أصول السماع المعتبر عند النحويين والتقعيد به في مدارس النحو المتنوعة، وهذا بعد الاتفاق على أن النقل هو الدليل الأول
=

وهنا لابد من إثبات نقاط مهمة في بحث هذه القضية لتحريرها:

أولاً: بكل تأكيد وُجِدت قراءات قد تواترت لدينا، وردها نحويون متقدمون واعترضوا عليها، ولكن ما ينبغي بحثه هنا قبل كيل التهم للنحويين: هل هذه القراءات ثابتة لدى المعترِض كثبوتها لدينا؟ وهل هي متواترة لديه كما هي متواترة لدينا، وبالتالي يكون قد اعترض على ما هو قطعي الثبوت؟!(١) أو بشكل أوضح هل اعتبرها النحوي قرآناً يتلى ثم اعترض عليها؟!

إن مما أجزم به أن رَدَّ بعض النحاة لأي قراءة لم يكن بدافع الهوى والجهل، ولا يتصور منهم ذلك؛ بل كانت لديهم دوافع جعلتهم ينتقدونها ويرون في نقدهم ذوداً عن حياض العربية، كما أنهم لن يعترضوا على ما ثبت لديهم قرآنيته. فالنحويون المتقدمون لديهم من الغيرة والحمية لكتاب الله ما جعلهم يبذلون أنفس أوقاتهم في الدرس النحوي وتقعيده وفي ذلك حماية للغة العربية التي نزل بها القرآن.

وإن الناظر في نقد النحويين للقراءات يحتاج لنظرة دقيقة في تاريخ القراءات وفي مصطلحاته كالتواتر وفي ثبوت القراءة لديهم من عدمه، فإذا نظرنا لتاريخ علم

=

المعتبر عند النحويين أجمع. انظر: النحو وكتب التفسير (١/ ٩١). فنجد أن ثمة اتجاهين في حقيقة هذا الأصل. فالكوفيون يحترمون كل ما سُمع من العرب ويعدون المسموع متى وثقوا من سماعه صحيحاً ويستشهدون به، بينما البصريون يبنون القاعدة على الكثير الشائع من فصيح كلام العرب ولا يفرقون في هذا بين القرآن وغيره من كلام العرب، ولذا إذا وجدوا قراءة لم يعضدها أشعار العرب ونثرهم لم يعتبروها صحيحة أو حكموا عليها بالشذوذ. فالكوفيون أوسع مذهباً في السماع من البصريين ولذا قبلوا القراءات ولم يؤثر عنهم اعتراض عليها؛ إلا إذا لم تصح لديهم القراءة سنداً. انظر:: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديره ص (٢٣٠).

(١) أشير هنا إلى أن مصطلح التواتر لم يظهر عند المتقدمين - قرَّاءً ونحويين - بمفهومه عند المتأخرين، ولذا من غير الصواب محاكمة المتقدمين لمصطلح نشأ بعدهم أو لم يكن له وجود كحد لقبول القراءة لديهم. وهذه مسألة محل بحث ينبغي تحريرها في مصطلح التواتر عند القراء وتتبع وجوده ونشأته.

القراءات ونقدها عند النحويين لا سيما المتقدمين منهم، وجدنا أنه قد تزامنت مرحلة النقد للقراءات مع قيام علم القراءات كفن واستقراره. فمصطلح التواتر الذي يُحاكِم بعضُهم النحويين إليه لم يكن لديهم كما هو لدينا الآن، فابن مجاهد الذي على يديه نشأ تسبيع السبعة – ومنها قراءة ابن عامر – كان متأخراً على بعض النحويين ممن انتقد القراءات. فمن «أنكر من متقدمي النحاة قراءة ثبت تواترها بعد ذلك، لا يُقال إنه أنكر قراءة متواترة؛ إذ كيف يُحَاكَم النحاة بمصطلح لم ينشأ إلا بعدهم؟! فإن هذا مما لا يخفى بطلانه علمياً»[(١)].

ومع هذا فهم يردون بعض القراءات ويعترضون عليها ولكنهم لا يعتقدون تواترها، قال الرضي (٦٨٦هـ)[(٢)] عن إنكار سيبويه لقراءة سبعية: «ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم».اهـ.

فالنحويون المتقدمون – نقطع جزماً – أنهم لا يتعمدون إنكار ما ثبت قرآنيته. فبوصلة البحث ينبغي أن تتجه إلى ثبوت القراءة عند النحويين قبل نقد نقدهم.

ثانياً: لم يكن الاعتراض على القراءات سبيل النحويين فقط، بل هو حاصل أيضاً لدى علماء القراءات – ولو كان الاعتراض على لغة القراءة لا على ثبوتها –، فهذا مسبِّع السبعة أبو بكر ابن مجاهد (٣٢٤هـ) رَدَّ قراءةً لابن عامر – وهي من السبعة[(٣)] – فقال[(٤)]: «واختلفوا في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة: ١١٧] في نصب النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ بنصب النون. قال أبو بكر: وهو غلط».اهـ.

(١) ضوابط الفكر النحوي (١/ ٣٢١).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣٥).

(٣) انظر: التيسير ص (٢٣١) والنشر (٢/ ١٦٥-١٦٦).

(٤) السبعة ص (١٦٩). اكتفيت بهذا المثال دون ذكر ما وقع في عهد الصحابة من رد للقراءات؛ لأن هذا المثال الذي ذكرته أدل على المقصود الذي نشدتُه، وهو أسلم لعدم الدخول في تأويلات اعتراض بعض الصحابة على بعض القراءات.

فالعبرة إذن ليست بمجرد الرد؛ بل بما وراء ذلك من دافع لردها ومن مدى اعتبار ثبوت قرآنيتها. ومن جهة أخرى فبعض القراء وبعض المفسرين اعترضوا على قراءات وكان لهم في ذلك مبررات وأصول معتبرة، فلماذا المبالغة في التشنيع على النحويين فقط؟!

ثالثاً: أئمة القراءات منهم النحويون، وعلماء النحو فيهم أئمة قراءات، وحسبنا بالكسائي وأبي عمرو من القراء السبعة وهم من كبار علماء النحو، فلا ينبغي في تصوير المسألة افتعال القطيعة بين النحويين والقراء، وكأن بعضهم أحرص وأغير على كتاب الله من الفريق الآخر، بل إن العبرة بدافع رد القراءة وزمن ردها ومدى ثبوتها من عدمه عند المعترض. وأشار بعض الباحثين المعاصرين[١] إلى أن «المدرسة الكوفية في النحو أسعد وأوفر حظاً بالقراءات والاستشهاد بها، فالقراءات تعتبر مصدراً مهماً في النحو الكوفي، واعتمدوا عليها كثيراً في أصولهم، ويرجع ذلك فيما يبدو إلى مكانة الكسائي؛ لأنه كان أحد القراء السبعة المشهورين، وكذلك هبوط كثير من الصحابة إلى الكوفة».

رابعاً: لا يصح نسبة رد القراءات والطعن فيها للنحويين بشكل مطلق، فإن هذا فيه تعميم يلازمه الخطأ والخلل في تصوير المسألة أو الحكم عليها. فإن تاريخ النحو - كغيره من العلوم - اعتراه التطور في مراحله واختلاف الرؤى في بعض تفاصيله، كما أنه مليء بالعلماء ولهم اتجاهاتهم وفيه المدارس المتنوعة، فلا يصح تعميم الحكم عليهم بكونهم يردون القراءات المتواترة. وأبرز مثال على ذلك فيما نحن بصدده منهج أبي حيان وابن مالك وهما من كبار علماء النحو في القرنين السابع والثامن الهجريين حيث نجدهما ينتصران للقراءات على حساب قواعد النحو، وبهذا ابتعدا عن «منهج أولئك النحاة المتقدمين في تحكيم القواعد النحوية الذي جرهم إلى تضعيف القراءات تارة، وردها تارة

---

(١) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديره ص (٢٦٧).

أخرى، فطفقوا يصححون ما ضَعَّفه أسلافُهم من القراءات، ويدافعون عما ردُّوه منها، ورأوا أن إخضاع القواعد النحوية للقراءة أولى من إخضاع القراءة للقواعد النحوية»(١).

خامساً: تضمن رد بعض العلماء للقراءة عبارات قاسية لا تليق أنْ تُطلَق على مجرد كلام ابن عامر، فضلاً عن أن تكون قراءة ينسبها ابن عامر إلى رسول الله ﷺ. وهذه أحد الدوافع التي أثارت حفيظة المدافعين عن ابن عامر وقراءته فشنعوا عليهم. وكان لأصحاب العبارات الشنيعة في رد القراءات فسحةٌ في انتقاء الألفاظ تحرزاً من وصف قراءة تُنْسَب لله رب العالمين ولرسوله ﷺ بما لا يليق، فإنه يعاب عليهم «وَصْفهم بعض القراءات بأنها قبيحة أو رديئة أو وهم أو غلط. وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية، أو أقل فصاحة، فلا تُبْنَى عليها قاعدة دون أنْ يَطعنوا على القارئ أو يُشككوا في صحة القراءة»(٢). أو يحددوا اتجاه عباراتهم إلى لغة القراءة، وليس لمطلق القراءة، لا سيما وأن كثيراً من المعترضين يصححها لغة، ويرفضها قياساً!

سادساً: أُثِرتْ عبارات عن علماء كبار فيها الكثير من القسوة على النحويين وتضمنت عباراتُهم تجهيلاً للنحويين وتسطيحاً لفكرة تعاملهم مع النصوص، فهذا ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول(٣): «لا عجب أعجب ممن أوجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة والطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوَّال على عقبيه، لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه. ثم إذا وجد لله تعالى - خالق اللغات وأهلها - كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة،

---

(١) الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي لسيدي عبد القادر الطفيل ص (٩٦).

(٢) البحث اللغوي عند العرب ص (٣٤) بواسطة ضوابط الفكر النحوي (١/ ٣٣٣).

(٣) الفصل (٣/ ١٠٨).

وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه».اهـ. وسار على هديه واقتفى أثره المفسرُ الفخر الرازي (٦٠٦هـ) فأدلى بدلوه في القسوة على النحويين فقال[١]: «إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلئن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى. وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على لفظه دليلاً على صحته، فلئن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى».اهـ بتصرف.

ومثل هذه العبارات لو قُرأت بغير معرفة لقائلها لظن القارئ أنها لمستشرق يريد الطعن في منهجية أهل النحو في تقريرهم لقواعد العربية! ففيها «اتهام غريب يَظْهر معه النحاة وكأنَّ شواهدَهم مِن هذا القبيل، وكأنَّهم لا يُفرقون بين المعروف والمجهول، ولم يُميزوا بين الثابت والمطعون فيه. ومع ضعف هذا النقد وعدم دقته نجد أن كثيراً من الباحثين المعاصرين ينفخون فيه، ويروجون له حتى جعلوا الطعن في القرآن منهج النحاة الغالب عليهم!!»[٢].

ومن زاوية أخرى نجد أن الفخر الرازي[٣] نفسه قد رد قراءة ابن عامر؛ لعدم موافقتها العربية، ونقل كلام الزمخشري بعجره وبجره في رد القراءة، فأتى نقيض ما قرره، وتقحم ما عابه على النحويين!

وإذا رُمْنا الإنصاف فإن النحاة المتقدمين قد سلكوا منهجاً دقيقاً في استشهادهم وبناء نقدهم - كحال إخوانهم من العلماء في شتى علوم الشرعية كالمحدثين مثلاً ونقدهم للمتون وأسانيدها – فلا يُظن بمجموعهم الاستنقاص من نص القرآن على

---

(١) مفاتيح الغيب (٩/ ٤٠١).

(٢) ضوابط الفكر النحوي د. محمد الخطيب (١/ ٢٩٤).

(٣) مفاتيح الغيب (٥/ ١٥٨).

حساب تعظيم الشعر والنثر عند العرب، فإن هذا فيه تسطيحٌ للفكر النحوي، وفيه هدم لتاريخهم وجهودهم، وإن الانتصار للقرآن وقراءاته لا يكون بطريق الطعن في تاريخ النحو وعلمائه.

وهذا الكلام متجه لعموم النحويين وليس لآحادهم وأفرادهم فإن الفرد مظنة الخطأ، وأما المنهج وعموم أتباعه فهم مظنة تحري الصواب.

فالنحويون إذن كان همهم «أن يدرسوا النص القرآني، ويستنطقوه، ويستنبطوا قواعده، وكان منهم القراء والحفاظ، فهم لا يَقِلُّون غَيْرَةً على النص القرآني من أي منافح غيور، ولعل غيرتهم وحرصهم على النص القرآني هي التي دفعت بعضهم إلى الطعن في بعض القراءات»(١). وللاتزان في الموقف، لا نسلب حق الرد على النحويين عند اعتراضهم على قراءة؛ بل المطلوب نقدهم بإنصاف وعلم وتحرير، لا بالتعميم وإطلاق الأحكام دون تحرير.

---

(١) ابن يعيش النحوي لـ د. عبد الإله نبهان ص (٣٧٣) بواسطة ضوابط الفكر النحوي (١/ ٢٩٥).

المبحث الثالث

المعترضون على قراءة ابن عامر والمنتصرون لها، وبيان الدوافع والحجج

إن معالجة قضية اعتراض النحويين وغيرهم على قراءة متواترة تحتاج شيئاً من الوعي والتحقيق والتدقيق، فإن الشأن عظيم لتعلقه بكتاب الله وإثبات صحة القراءة المتواترة، وهو عظيم أيضاً من وجه آخر؛ لتعلقه بعلماء كبار لا يُظَن فيهم الاستهانة بمكانة كتاب الله وقدسيته. ففرق بين أن يقول قائل عن قراءة: «قبيحة» أو «متروكة» وهو يعتقد قرآنيتها، أو أن يقول ذلك وهو يعتقد ضعف سندها، ولا يعتقد أنها قرآن تنزل من رب العالمين.

ولذا فإن معالجة هذه القضية ينبغي أن تكون بميزان حق، فنضع صوب أعيننا تعظيم كتاب الله وما تواتر من قراءاته، مع حِفْظ مقدار أهل العلم والتقى، وذلك بالتفتيش عن دوافعهم في رد القراءة وتحري هذا بإنصاف وعدل، فنحفظ لكتاب الله مكانته ونحفظ لأهل العلم حقهم، وإذا ما ثبت ردهم لقراءة تواترت بغير وجه حق، فالرد عليهم بعلم وإنصاف، وكتاب الله مقدَّم على كل أحد. ولا يصح بحال استنقاص العلماء - إذا ظهر منهم رد لقراءة ثبتت لدينا - وجعلهم في زاوية مع المستشرقين والعلمانيين الذين يهدفون أصلاً إلى نزع صفة الوحي عن القرآن وقراءاته.

وقبل استعراض الدوافع والحجج في رد القراءة أود أن نلقي نظرة على آراء جملة من المفسرين والقراء واللغويين حول قراءة ابن عامر لنتلمس الناحية التاريخية وتأثيرها في مسيرة نقد القراءة. فمن خلال الاستقراء لكثير من كتب المفسرين واللغويين(١)، وحصر لأقوالهم في قراءة ابن عامر محل البحث، نجد أنهم ثلاث فرق:

(١) استبعدت حصر القراء ممن أثبت القراءة لأنهم أكثر من أن يحصروا على مر التاريخ، وممن أثبتها كبار القراء مثل ابن مجاهد في السبعة ص (٢٧٠)، والداني في التيسير ص (٢٨٣)، والشاطبي في حرز الأماني =

الفرقة الأولى: قبلت القراءة واعتمدتها ولم تطعن فيها بأي شكل، وحجتهم مطردة وهي أن ابن عامر تلقى القراءة بالتلقي وهو المصدر الوحيد في تلقي القرآن والقراءات. وهم كثير من المفسرين وغالب القراء ومتأخري النحويين.

الفرقة الثانية: حَكَتِ القراءةَ وأشارت للمعترضين عليها ولكنهم لم يفصحوا عن موقفهم من قبول القراءة من عدمه. وهم قلة، وبصنيعهم إما أن يكونوا موافقين على الاعتراض عليها الذي نقلوه، أو أنهم رأوا نقل ما وجدوه للقارئ وعليه هو أن يمحص، فكان موقفهم موقف الناقل الأمين. وكلا الأمرين محتمل.

الفرقة الثالثة: اعترضت على القراءة ورَدَّتْها، واختلفت حججهم وتباينت دوافعهم، وهم كثير أيضاً من متقدمي المفسرين والنحويين.

وسأعرض الآن أقوالهم مرتبة بحسب وفياتهم، مبيناً لموقفهم منها بإيجاز، دون تمييز لحججهم - وسيأتي ذكر ذلك -.

القرن الثالث:

١. الفراء (٢٠٧هـ)[١] اعترض على قراءة ابن عامر - ولم ينسبها له - وبنى اعتراضه على أنه لم يجده في العربية. قال الفراء: «وكان بعضهم يقرأ ﴿شركايهم﴾ بالياء، ولم نجد مثله في العربية».اهـ بتصرف.

القرن الرابع:

١. ابن جرير (٣١٠هـ)[٢] اعترض عليها وردها بقوة وبصريح العبارة وأقساها.

=

ص (٥٣)، وابن الجزري في النشر (٢/ ١٩٧). كما أنه ليس في حصر القراء كبير فائدة؛ لأنهم هم أهلها، وإنما الفائدة في استقراء أقوال المفسرين واللغويين المثبتين أو المعترضين، وقد يكون بعضهم قارئاً ومفسراً، أو قارئاً ولغوياً فاجتهدت في حصر من رأيته أقرب للتفسير واللغة.

(١) انظر: معاني القرآن (١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: تفسيره (٩/ ٥٧٦-٥٧٧).

قال: «ففرقوا بين الخافض والمخفوض... وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح».اهـ.

٢. أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي (٣٣٣هـ)[١] اعترض على القراءة، فقال: «قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلَّة عالم، وإذا زَلَّ العالم لم يجز اتباعه، ورُدَّ قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زَلَّ منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب».اهـ.

٣. النحاس (٣٣٨هـ)[٢] انتقد قراءة ابن عامر وردها.

٤. ابن خالويه اللغوي (٣٧٠هـ)[٣] رد القراءة ووصفها بالقبح.

٥. أبو منصور الأزهري اللغوي (٣٧٠هـ)[٤] رد القراءة ووصفها بأنها متروكة، وأنه لا تجوز القراءة بها عنده.

٦. السمرقندي (٣٧٥هـ)[٥] عرض القراءات ووجهها ولم ينتقد.

٧. أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)[٦] اعترض على القراءة واستقبحها. قال عنها: «قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى».اهـ.

القرن الخامس:

١. الثعلبي (٤٢٧هـ)[٧] ذكر القراءة ولم يعترض عليها.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٢).

(٢) انظر: إعراب القرآن (٢/ ٩٨).

(٣) انظر: الحجة ص (١٥١).

(٤) انظر: معاني القراءات (١/ ٣٨٨).

(٥) انظر: تفسيره (١/ ٥١٦).

(٦) انظر: الحجة (٣/ ٤١٠-٤١٣).

(٧) انظر: الكشف والبيان (٤/ ١٩٤-١٩٥).

٢. مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)[١] اعترض على القراءة ووصفها بأنها قراءة بعيدة.

٣. المهدوي (٤٤٠هـ)[٢] اعترض عليها، واستبعد صحتها.

٤. أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)[٣] ذكر القراءة وأثبت صحتها ودافع عنها.

٥. القشيري (٤٦٥هـ)[٤] أثبت القراءة ودافع عنها ورد على المعترضين عليها.

٦. الواحدي (٤٦٨هـ)[٥] ذكر قراءة ابن عامر ونقل استقباح أبي علي الفارسي لها، ولم يعلق.

٧. ابن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ)[٦] ضعَّف القراءة في العربية.

القرن السادس:

١. الكرماني (٥٠٥هـ)[٧] أيد القراءة وأثبت صحتها.

٢. البغوي (٥١٦هـ)[٨] أيد القراءة واستشهد لصحتها.

٣. الزمخشري (٥٣٨هـ)[٩] انتقد القراءة بشدة، ويُعْتَبر مِن أشهر من انتقدها وردها بشناعة.

---

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٣/ ٢١٩٥-٢١٩٨)، مشكل إعراب القرآن ص (٢٧١-٢٧٢)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٤٥٤).

(٢) انظر: شرح الهداية ص (٤٨٢).

(٣) انظر: جامع البيان (٣/ ١٠٦٥).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٣).

(٥) انظر: البسيط (٨/ ٤٥٧-٤٦١).

(٦) انظر: النكت في القرآن الكريم (٢٥٥).

(٧) انظر: غرائب التفسير (١/ ٣٨٧-٣٨٨).

(٨) انظر: معالم التنزيل (٣/ ١٩٣).

(٩) انظر: الكشاف (٢/ ٦٧).

٤. ابن عطية (٥٤١هـ)[١] ضعَّف القراءة.

٥. أبو الحسن علي الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي (٥٤٣هـ)[٢] أثبتها واستشهد لها.

٦. ابن أبي مريم (٥٦٥هـ)[٣] رد القراءة بصراحة وشناعة ووصفها بالقبح.

٧. ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] ضعَّف القراءة لغة.

٨. ابن الجوزي (٥٩٧هـ)[٥] ذكر القراءة ونقل استقباح أبي علي ولم يعلق عليه.

القرن السابع:

١. الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[٦] لم يخرج عن كلام الزمخشري، بل يكاد يكون بنصه.

٢. أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)[٧] ضعف القراءة.

٣. عبد الرزاق الرسعني الحنبلي (٦٦١هـ)[٨] ذكر القراءة وأشار لضعفها، ثم نقل تضعيف أبي علي والزمخشري لها.

٤. أبو شامة (٦٦٥)[٩] انتصر للقراءة ودافع عنها.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٤٦٩).

(٢) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ص (ص ٤٥٤).

(٣) الموضح (١/ ٥٠٦-٥٠٧) ذهب د. محمد عبد الفتاح الخطيب إلى أن الاستقباح والكراهة لبعض القراءات إنما يحمل على الكراهة اللغوية وليست الشرعية، ويرى أنه وصف منهم للغة التي وردت بها لا القراءة ذاتها. انظر: ضوابط الفكر النحوي (١/ ٣٢١-٣٢٢).

(٤) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن ص (٢٨٩).

(٥) انظر: زاد المسير (٣/ ١٢٩-١٣٠).

(٦) انظر: مفاتيح الغيب (٥/ ١٥٩).

(٧) انظر: التبيان ص (٣٥٩).

(٨) انظر: رموز الكنوز (٢/ ١٦-١٧).

(٩) انظر: إبراز المعاني ص (٤٦١).

٥. القرطبي (٦٧١)[١] ذكر ما فيها من قراءات وذكر أن أصحها قراءة الجمهور، ثم نقل عن النحاس ومكي تضعيفهم لقراءة ابن عامر، كما نقل تصحيح القشيري لها. فلم يصرح بموقفه منها موافقة أو اعتراضاً، وربما دل اختياره لقراءة الجمهور عدم تصحيحه لها، كما أن لفظة (أصحها) لديه تحتمل صحة غيرها.

٦. ابن مالك النحوي (٦٧٢هـ)[٢] انتصر للقراءة ودافع عنها.

٧. ابن المنير (٦٨٣هـ)[٣] أيد القراءة واستشهد لها، وأغلظ في رده على الزمخشري.

٨. البيضاوي (٦٨٥هـ)[٤] ضعف القراءة لغة.

القرن الثامن:

١. النسفي (٧١٠هـ)[٥] ذكر القراءة مع توجيهها، دون اعتراض أو نقد.

٢. ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ)[٦] ضعَّف القراءة من حيث اللغة.

٣. القاضي أبو الحسين الكندي (٧٤١هـ)[٧] ذكر القراءة وانتصر لها.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٩-٤٣).

(٢) انظر: شرح الكافية (١/ ٨٩).

(٣) انظر: الانتصاف من الكشاف (٢/ ٦٦) ح (٢).

(٤) انظر: تفسير البيضاوي (٢/ ١٨٤).

(٥) انظر: مدارك التنزيل (٢/ ٥٢-٥٣).

(٦) انظر: التسهيل (١/ ٦٨٢).

(٧) مفسر نحوي مالكي، وكان شيخ العلماء في زمانه. انظر: الأعلام (٢/ ٢٣٤) وانظر: قوله في الكفيل بمعنى التنزيل (مخطوط) بواسطة كتاب النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٠٢). وخصصته بترجمة موجزة لكون كتابه في عالم المخطوطات.

٤. أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] أيدها وانتصـر لها، وشنع عـلى مـن اعـترض عليهـا خاصة الزمخشـري.

٥. السمين الحلبي (٧٥٦هـ)[٢] كشيخه أبي حيان انتصـر للقراءة ودافع عنهـا وأطال في ذلك.

القرن التاسع:

١. النيسابوري (٨٥٠هـ)[٣] انتصـر للقراءة ودافع عنها.

٢. السيواسـي (٨٦٠هـ)[٤] انتصـر للقراءة وأثبت صحتها.

٣. البقاعي (٨٨٥هـ)[٥] صحح القراءة بشكل مختصـر.

القرن العاشـر:

١. العليمي الحنبلي (٩٢٧هـ)[٦] قبل القراءة وأيدها.

٢. القوجوي (٩٥١هـ)[٧] ذكر القراءة وانتصـر لها.

٣. أبو السعود (٩٨٢هـ)[٨] ذكر القراءة ولم يعترض عليها.

القرن الثاني عشـر:

١. القونوي (١١٩٥هـ)[٩] أثبت صحة القراءة.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٢٣١-٢٣٢).

(٢) انظر: الدر المصون (٥/ ١٦١-١٧٦).

(٣) انظر: غرائب القرآن (٣/ ١٧٢).

(٤) انظر: عيون التفاسير (٢/ ٤٠).

(٥) انظر: نظم الدرر (٢/ ٧٢٢).

(٦) انظر: فتح الرحمن (٢/ ٤٦٩).

(٧) انظر: حاشيته على البيضاوي (٤/ ١٤٩).

(٨) انظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ٤٤٩).

(٩) انظر: حاشيته على البيضاوي (٨/ ٢٧٣).

القرن الثالث عشر:

١. الجمل (١٢٠٤هـ)[١] ذكر القراءة وصححها.

٢. الشوكاني (١٢٥٠هـ)[٢] ضعف القراءة لعدم موافقتها اللغة.

٣. الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] انتصر للقراءة ورد بغلظة على الزمخشري، ونقل كلام ابن المنير.

القرن الرابع عشر:

١. القاسمي (١٣٣٢هـ)[٤] أثبت القراءة وأيدها.

٢. ابن عاشور (١٣٩٣هـ)[٥] أثبت القراءة وانتصر لها.

وبعد هذا الاستعراض نخلص لهذه النتائج:

أولاً: يمكننا الجزم بأن أول من أظهر نقد قراءة ابن عامر هو الفراء (٢٠٧هـ) وكان موقفه واضحاً في ردها، واعتبره بعض المعاصرين[٦] هو الفاتح لباب الطعن في هذه القراءة ثم تبعه كثيرون.

ثانياً: كان تضعيف القراءة وردها هو سَمْتٌ غالب عند المتقدمين، وأول من انتصر لقراءة ابن عامر وفَنَّدَ بعضَ شبه تضعيفها هو الداني في القرن الخامس، وهذا من حيث التأليف والتوسع في الدفاع عنها، وإلا فإن قبله ابن مجاهد أوردها في السبعة كقراءة دون التعرض لشبه المضعفين لها.

---

(١) انظر: الفتوحات الإلهية (٢/ ٤٤٦).

(٢) انظر: فتح القدير (٢/ ٢٣٢).

(٣) انظر: روح المعاني (٨/ ٤٥٠).

(٤) انظر: محاسن التأويل (٦/ ٧٣٢).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٧/ ٧٧-٧٨).

(٦) انظر: د. إبراهيم رفيدة في النحو وكتب التفسير (١/ ٢٧٢).

ثالثاً: بعد القرن الخامس رجحت الكفة إلى تأييد القراءة وإثباتها والدفاع عنها في المؤلفات، وكأن هذا قد وافق استقرار علم القراءات وانتشار القراءات المتواترة. ولم يعترض عليها مِن بعد القرن الخامس إلا قلة.

رابعاً: قلة من أورد القراءة ولم يبين موقفه منها، وإن كانت مواقفهم تتأرجح من التأييد إلى الرد.

وندخل الآن إلى مقصد هذا المبحث وهو بيان دوافع المعترضين، ثم حججهم في رد القراءة محل البحث، واجتهدت في مزج هذا مع الرد على دوافع المضعفين لها ونقض حججهم، وذكر مواقف المنتصرين لها.

أولاً: دوافع الاعتراض على القراءة:

تتلخص دوافعهم في الاعتراض عليها في خمسة دوافع وهي:

الدافع الأول: عدم صحة سند القراءة.

وقع خلاف في شيوخ ابن عامر في القراءة، وكان هذا سبباً لدى بعض أهل العلم إلى القدح في قراءة ابن عامر، وتبني القول بعدم اتصال سنده، وبالتالي استساغ القائل بهذا الاعتراض على أي قراءة لم توافق الأشهر في اللغة أو غيره من اعتراضات طالما أن سندها ضعيف، فهي لا تعتبر - لدى المعترض- قرآناً منزلاً، وسيأتي بيان ذلك والجواب عنه.

ومدار الحديث لدينا حول سؤالين: أين وقع الطعن في سند قراءة ابن عامر؟ ومن قال به؟ إن أول من ذهب إلى ضعف سند قراءة ابن عامر هو ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) قال ابن الجزري[١]: «أول من نعلمه أنكر هذه القراءة - أي قراءة ابن عامر، وغيرها من القراءة الصحيحة - وركب هذا المحذور ابنُ جرير الطبري بعد

(١) النشر (٢/ ١٩٨).

الثلاثمائة».اهـ. ثم تبعه غيره وقالوا بانقطاع سند قراءة ابن عامر، قال الذهبي[1]: «وقد مشى خلف ابن جرير في قوله أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، فإنه قال: وكان مما حفظت عنه تضعيف إسناد قراءة ابن عامر أبو بكر شيخنا - يعني ابن مجاهد[2] - وأبو جعفر محمد بن جرير، وكانا عَلَمي زمانهم».اهـ بتصرف، وبَيَّن أبو عمرو الداني[3] وجه تضعيف ابن جرير لقراءة ابن عامر مفصلاً فقال: «كان محمد بن جرير الطبري، فيما أخبرنا الفارسي عن عبد الواحد ابن عمر عنه يضعف اتصال قراءة ابن عامر، ويبطل مادتها من جهتين:

إحداهما: أن الناقل لاتصالها مجهول في نقله الأخبار غير معروف في حملة القرآن، وهو عراك بن خالد المقرئ، وأنه لم يرو عنه غير هشام بن عمار وحده.

والثانية: أن أحداً من الناس لم يدَّعِ أن عثمان أقرأه القرآن. قال: ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن، كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه أو الحكاية عنه غيرُه من المسلمين، إما من أدانيه وأهل الخصوص به، وإما من الأباعد منه والأقاصي، فقد كان له من أقاربه وأدانيه من هو أمس به رحماً، وأوجب حقًّاً من المغيرة، كأولاده، وبني أعمامه، ومواليه، وعشيرته، ومن الأباعد مَن لا يُحصى عدده كثرة، وفي عدم مدعي ذلك على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدليل الواضح على بطول قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة ابن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة عن

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٤).

(٢) تضعيف ابن مجاهد لقراءة ابن عامر فيه نظر؛ فقد اعتمده أحدَ القراء السبعة في كتابة السبعة. ويمكن أن يكون تضعيفه لبعض أسانيد قراءة ابن عامر أو بعض انفراداته، وليس مطلق قراءته بلا شك، وليس مجال الحديث هنا تحرير قول ابن مجاهد، بل الحديث متجه لقول ابن جرير، كونه أحد أهم المعترضين على الآية المذكورة في البحث.

(٣) جامع البيان (١/ ٢٤٦).

عثمان قراءة عليه».اهـ. وقال الذهبي[1]: «قال محمد بن جرير الطبري: زعم بعضهم أن ابن عامر قرأ على المغيرة، عن عثمان، وهذا غير معروف، لأنا لا نعلم أحداً ادعى أنه قرأ على عثمان، بل لا تحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفاً يسيرة... وحدثني بقراءة ابن عامر العباس بن الوليد بن مزيد، ثنا عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن تميم عن يحيى عن ابن عامر، أن هذه حروف أهل الشام التي يقرؤونها. ثم قال ابن جرير: قد نسب ابن عامر قراءته إلى أنها حروف أهل الشام، ولم يضفها إلى أحد بعينه، فلعله أراد أنه أخذ ذلك عن جماعة، ولو كانت قراءته أخذها - كما ذكر عراك - عن المغيرة عن عثمان لما ترك بيان ذلك مع جلالة قدر عثمان».اهـ.

وبالنظر لكلام ابن جرير يتضح أن موقفه حول سند محدد ويدور على اثنين من رجال السند (عراك بن خالد) و(المغيرة بن أبي شهاب) والسند المذكور في كتب القراءات هو: أن عراك بن خالد أخذ عن يحيى الذماري عن ابن عامر عن المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان بن عفان. فتضعيف ابن جرير لسند ابن عامر وقع في موضعين: عراك بن خالد، والمغيرة بن أبي شهاب.

فأما خالد بن عراك فضعَّفه من جهتين: جهالته، وعدم الرواية عنه غير هشام بن عمار.

وأما المغيرة بن أبي شهاب فإنه ضعَّفه من حيث عدم الاتصال بينه وبين عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فيرى أن المغيرة لم يتلق القراءة من عثمان، ومما احتج به أن عثمان لو تصدى للإقراء لأخذ عنه غير المغيرة وهذا ما لم يقع. والحجة الأخرى أن ابن عامر نفسه صرح - فيما رواه ابن جرير - بنسبة قراءته إلى أهل الشام دون التصريح بنسبتها لعثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين، ولو كان تلقاها منه - عبر المغيرة -

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٢-١٩٣).

لكان شرفاً عظيماً وارتقاءً في السند لن يُغْفِل ابنُ عامر ذِكْرَه والتصريحَ به، ويكتفي بنسبة قراءته لأهل الشام.

وللجواب عما سبق أقول:

لقد أثبت كبار علماء القراءات صحة اتصال سند قراءة ابن عامر، وأجابوا عن كل الشبه التي أشارت إلى انقطاعها. وقبل الولوج إلى رد الشبه التفصيلية أجْمِل القول في ثبوت اتصال سند ابن عامر، ثم يأتي التفصيل.

لاشك أن ابن عامر كان إماماً للجامع الأموي كما سبق ذكره، وكان يؤم المصلين ويقرئ الناس، وكان عصره مليئاً بكبار العلماء والعباد وأهل التقوى، وفيهم الحرص والغيرة على الحفاظ على كتاب الله، ولم يؤثر عنهم أي انتقاد لقراءته، أو ما يشير لعدم اتصال سندها، فهذا إجماع عملي على اتصال سنده، قال الداني[(١)]: «هذه الأخبار التي رويناها، ورواها العلماء ودونها الأئمة متظاهرة مؤذنة باتصال قراءة ابن عامر وتصحيح مادتها. وأسلاف أهل الشام الذين تداولوا حملها من أعلم الناس بصحتها وحال نَقَلَتِها، فلا تصغِ إلى قول مفتات عليهم، ومخالف لهم فيما اتفقوا على صحته وتداول حمله، وأجمعوا على قبوله والعمل به».اهـ. وقال ابن الجزري[(٢)]: «أجمع الناس على قراءته - أي ابن عامر - وعلى ناقليها بالقبول وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين».اهـ. فنص ابن الجزري على إجماع من جهتين: إجماع على قبول قراءة ابن عامر، وإجماع أيضاً على قبول ناقلي قراءته. فلا يوجد مطعن لا في ابن عامر نفسه ولا في ناقلي قراءته وعليه أجمع أفاضل المسلمين في ذلك العصر ومن بعده، كما عليه عمل المسلمين إلى يومنا هذا. ولم يظهر انتقاد سند قراءة ابن عامر إلا متأخراً، فأول ظهور له بعد زمن ابن عامر بحوالي القرنين من الزمان. وإن عدم اتصال سند قراءة

(١) جامع البيان (١/ ٢٤٦).

(٢) النشر (١/ ١١٧).

ابن عامر عند عالم بعينه لا يلزم منه الحكم على القراءة بشكل عام وانقطاع سندها عند الجميع، فما انقطع عند واحد قد اتصل عند غيره.

وأما الجواب عن الشبه التفصيلية التي أوردها ابن جرير في ضعف سند قراءة ابن عامر فهي كالتالي:

أولاً: شبهة ضعف عراك بن خالد وعدم الرواية عنه غير هشام بن عمار:

أبو الضحاك عراك بن خالد بن زيد بن صالح الدمشقي إمام عُرِف في القراءة وأثنى عليه أهل العلم وزكوه قال الذهبي[١]: «وقول ابن جرير "عراك مجهول" مردود، بل هو مشهور، قال الدارقطني: لا بأس به».اهـ. ومما يزيد في توثيق عراك بن خالد رواية هشام بن عمار عنه، وهو معروف بإمامته ووثوقه في الرواية، فهو شيخ الإمام البخاري، وأخرج عنه في صحيحه، وهو أيضاً شيخ لأبي داود وابن ماجة وأخرجا عنه في السنن، فما كان ليكون ثقة في الحديث ويتساهل في روايته للقرآن[٢]. وإن مما يزيد في توثيق خالد بن عراك قبول قراءة الأمة لروايته قراءة ابن عامر على مر العصور، وكتب إسناد القراءة مليئة بهذا، والأوثق منهجياً في توثيق القارئ هو لدى أهل صنعته وهم القراء، كما أن توثيق رواة الحديث يكون لدى المحدثين، فكل فن له أدواته ومنهجيته التي يتميز بها عن غيره من علوم.

وأما عدم الرواية عن عراك سوى هشام، فهذا غير صحيح بل الواقع خلافه، فقد روى عنه جَمْع ومنهم الربيع بن ثعلب قال ابن عساكر[٣]: «وقرأ القرآن - أي

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٤).

(٢) لا يعتبر عند المحدثين الرواية عن رواي توثيق له مطلقاً، قال النووي في التقريب: «وإذا روى العدل عمن سمّاه، لم يكن تعديلاً عند الأكثرين، وهو الصحيح».اهـ. وخالفهم بعضهم. انظر: تدريب الراوي (١/ ٥٢٦). وفي كل الأحوال فإن طرق هذه المسألة في باب الإقراء يختلف عنه في باب الحديث وعلومه. وإنما أردت الإشارة لهذا لئلا يظن تطابق المسألتين.

(٣) تاريخ دمشق (٤٠/ ١٦٤).

عراك - على يحيى بن الحارث الذماري وقرأ عليه أبو الفضل الربيع بن ثعلب وهشام بن عمار».اهـ. وقال الذهبي(١): «قرأ عليه هشام، والربيع بن ثعلب، وسمع منه جماعة».اهـ.

ثانياً: عدم قراءة المغيرة على عثمان:

مما بينه أهل العلم ضعف القول في أخذ ابن عامر عن عثمان بن عفان مباشرة، قال الداني(٢): «قيل عرض - أي ابن عامر - على عثمان نفسه وليس بالقوي».اهـ. وأردت بيان هذا لئلا يختلط بالمسألة التي نحن بصددها وهي أخذ المغيرة عن عثمان.

كما أثبت أئمة القراء صحة أخذ المغيرة عن عثمان، قال الداني(٣): «عرض المغيرة على عثمان، وعرض عثمان على رسول الله ﷺ».اهـ. ثم أسند عدة روايات في إثبات عرض المغيرة على عثمان.

وابن عامر - ومن بعده كالداني وغيره - مثبت، وابن جرير نافٍ، والمثبت مقدم على النافي، ولاسيما وأن ابن عامر ثقة عدل، ولم يتهم بالكذب.

وأثبت ابن الجزري(٤) قراءة المغيرة على عثمان فقال: «وقرأ ابن عامر على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومي؛ بلا خلاف عند المحققين، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».اهـ بتصرف.

وقد بنى ابن جرير قوله في كون المغيرة لم يأخذ القرآن عن عثمان، على فرضية أن عثمان لم يتلق عنه أحد القراءة فقال: «لا نعلم أحداً ادعى أنه قرأ على عثمان».

وهذا غير صحيح بلا شك، فقد نسب غير واحد من القراء قراءته إلى عثمان بن

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٤).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٤١).

(٣) جامع البيان (١/ ٢٤١).

(٤) النشر (١/ ١١٧).

عفان كزِرِّ بن حُبيش وأبي عبد الرحمن السلمي، قال السخاوي(١): «أما قوله: "إنا لا نعلم أحداً ادعى أن عثمان أقرأه القرآن"، فهذا غير صحيح. فإنه إنْ لم يعلم ذلك فقد علمه غيرُه. فإن أبا عبد الرحمن السلمي قرأ على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى أنه علمه القرآن. وقرأ أيضاً على عثمان أبو الأسود الدؤلي. وروى الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن زر بن حبيش الأسدي، عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر حروفاً من القرآن تكون [نحو](٢) أربعين حرفاً. وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن الطبري على ابن عامر».اهـ.

وبعد إثبات الأخذ عن عثمان تبطل حجة ابن جرير فيما ذهب إليه.

وأما تصور ابن جرير امتناع أن ينفرد المغيرة بالقراءة عن عثمان مع توفر الناس ممن يحرص على الأخذ منه فإنه رغم عدم ثبوته فإنه لا يلزم، قال السخاوي(٣): «هذا لا يلزم، إذ لا يمتنع أن يكون أقرأ المغيرة وحده لرغبة المغيرة في ذلك، أو لأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أراد أن يخصه بذلك. وقد رأينا من العلماء المشهورين من لم يأخذ عنه إلا النفر اليسير. بل منهم من لم يأخذ عنه إلا رجل واحد، هذا لو انفرد المغيرة بالأخذ عنه، وقد أخذ عنه أبو عبد الرحمن، وأبو الأسود الدؤلي، وزر بن حبيش».

وقال الذهبي(٤): «يجوز أن يكون المغيرة ألحَّ على عثمان، ورغب إليه فأقرأه عرضاً، وقد كان عثمان تلاء بكتاب الله، ربما قرأه في ركعة، فإما أن يكون المغيرة سمع الختمة في ليلة مِن فِيه، أو عرضاً عليه في مدة يسيرة. ثم يجوز أن يكون قد قرأ على عثمان طائفة، لكنهم ما انتصبوا لأدائه ولا اشتهروا، وأخذوا عنه القرآن من لفظه في

---

(١) جمال القراء (١/ ٥١٣).

(٢) ما بين المعكوفتين من معرفة القراء (١/ ١٩٣) وغير موجودة في جمال القراء، ووجودها يبين المعنى.

(٣) جمال القراء (١/ ٥١٣).

(٤) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٤).

ليلة إلى الصباح».اهـ. وقد سبق بيان أخذ جمع القرآن عن عثمان.

وأما تصريح ابن عامر بأن قراءته حروف أهل الشام وعدم التصريح بالأخذ من عثمان مع فضله، فإن هذا إذا صح عند ابن جرير فإنه لا يلزم من انقطاع في السند في قراءة ابن عامر، بل لا يتصور أن ابن عامر يقرئ الناس القرآن ثم يروي هو نفسه ما يثبت انقطاع سند قراءته! وإنما أبرز ما تدل عليه عبارته «هذه حروف أهل الشام التي يقرؤونها» قبول الناس من أهل الشام لقراءته، وانتشارها لديهم، أو أنه أراد الإشارة إلى أن قراءته منقولة عن جمع وليس عن آحاد. ولا يصح الحكم بها على ضعف ما يرويه عراك من سند قراءة ابن عامر.

قال الذهبي[١]: «ليس في قول ابن عامر "هذه حروف أهل الشام"، وسكوته عن إسنادها في وقت، ما يناقض قول عراك، بل هو مطابق له، ولعل الشاميين لم يكونوا ليطبقوا على هذه الحروف، إلا لكون أمير المؤمنين عثمان أقرأها، وذلك لعظم عثمان في نفوسهم، وفرط حبهم له».اهـ. وفي هذا استشهاد ذكي من الذهبي وتوظيف للتاريخ في طبيعة علاقة أهل الشام بعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على قبولهم لقراءته وإذعانهم لها.

وقبل أن أختم هذا النقاش فقد أثبت محققو القراءات قراءة ابن عامر على الصحابي أبي الدرداء قال ابن الجزري[٢]: «وقرأ ابن عامر على أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني[٣]، وصح عندنا عنه».اهـ بتصرف[٤]، فإذا سلمنا باعتراض ابن جرير في عدم صحة الأخذ عن عثمان، فنقول:

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٤).

(٢) النشر (١/ ١١٧).

(٣) جامع البيان (١/ ٢٤١).

(٤) أخرتُ هذه المسألة وهي إثبات صحة قراءة ابن عامر على أبي الدرداء؛ لئلا تختلط بتحرير النزاع في شبهة =

قد ثبت أخذه القراءة عن أبي الدرداء، وفي هذا قطع لحجة ضعف سند قراءة ابن عامر. كما أننا لا نجد الآن في وقتنا الحاضر حقيقة في سند قراءة ابن عامر سوى حقيقة واحدة غير قابلة لأي شك أو نقض، وهي أن قراءة ابن عامر متصلة السند، وهي قرآن يتلى منزل من عند رب العالمين، وقد انعقد إجماع الأمة منذ قرون على قبولها، قال الذهبي[١]: «إن الإجماع قد انعقد قطعاً على تلقي حرف ابن عامر بالقبول، ولله الحمد».اهـ.

الدافع الثاني: عدم تواتر القراءات[٢].

يذهب بعض النحويين وغيرهم إلى عدم تواتر القراءات جملة وتفصيلاً، وليس عدم تواتر قراءة دون أخرى، فيرون أن القراءات من قبيل الآحاد، فهي عندهم بمنزلة الظنيات لا القطعيات؛ إذ لو كانت عندهم في منزلة القطعيات لم يجز عقلاً ردها، ناهيك عن الشرع. ولذلك وجدوا الجرأة في نقد القراءات لمخالفتها القياس النحوي، قال الرضي[٣] عند نقده لقراءة ابن عامر: «فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين».اهـ. وقال الصفاقسي[٤] في حديثه عن الزمخشري ورده للقراءة: «والحامل له على ذلك أنه يرى رأياً فاسداً واضح البطلان وهو أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك يطلق عنان قلمه في تخطئة القراء».اهـ.

وممن انطلق من هذا الدافع الشوكاني فإنه لم يعتبر التواتر، ورد أي قراءة خالفت

=

انقطاع سند قراءة ابن عامر. وفي هذا المسألة يمكن الرجوع لكتاب قراءات ابن عامر ص (١٦).

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٥).

(٢) الفرق بين هذا الدافع والذي سبقه، هو أن السابق يتضمن تضعيف قراءة ابن عامر بعينها، في حين دافع عدم تواتر القراءات يقوم على رفض قضية التواتر أصلاً في جميع القراءات وليس واحدة دون أخرى.

(٣) شرح الكافية (٢/ ٣٣٦).

(٤) غيث النفع ص (١٠٧).

قواعد النحو، قال[١]: «دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة، فمن قرأ بها يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه».اهـ. وهذا مبالغة من الشوكاني في نقل الإجماع، فمن يقصد بأهل الإجماع؟ فالقراء هم أهل الصنعة يثبت جلهم التواتر[٢].

وأشير هنا إلى وجود الأثر العقدي لدى بعض من ذهب إلى أن القراءات آحاد كالزمخشري، فقد نقل الزركشي[٣] أن مذهب المعتزلة في القراءات أنها من قبيل الآحاد، وهذا يتفق مع أصولهم في رد خبر الواحد.

الدافع الثالث: الاعتقاد أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان.

ذهب إلى ذلك الزركشي[٤] فيرى أن القرآن هو الوحي المنزل المتواتر، وأما القراءات فهي اختلاف كيفية وأداء ألفاظ الوحي. وهذا الذي دفع بعض الناقدين للقراءات للتعامل معها بأنها دون مستوى الوحي المنزل. وهذا غير صحيح، والتفريق بينهما يحتاج إلى دليل، وإلا فإن الأصل هو أنهما شيء واحد.

الدافع الرابع: عدم صحتها لغة، أو مخالفتها للمشهور من قواعد النحو.

وهو ما تضمنته عبارة الفراء[٥] قال: «ولم نجد مثله في العربية».اهـ. وكذلك النحاس[٦] فقال: «أما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام

---

(١) فتح القدير (٢/ ٢٣٢).

(٢) دعوى الإجماع عند الشوكاني غير صحيحة ومردودة، والشوكاني من غير أهل القراءات فطعنه ضعيف مردود، وينظر في مسألة إثبات تواتر القراءات ومذهب الشوكاني بحث «تواتر القراءات وموقف ابن الجزري منه» للدكتور محمد يحيى، مجلة معهد الإمام الشاطبي العدد (١٣) ص (٥١-١٠٠).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢٠٩).

(٤) البرهان (١/ ٣١٨). ووافقه د. محمد عبد الفتاح الخطيب في ضوابط الفكر النحوي (١/ ٣٢٧).

(٥) معاني القرآن (١/ ٣٥٧).

(٦) إعراب القرآن (٢/ ٩٨).

ولا شعر».اهـ. ويدخل في هذا الدافع عدم إمكانية القياس لغوياً على القراءة. وسيأتي الجواب عن هذا بتوسع.

الدافع الخامس: الاعتقاد أن القراءة مجرد اختيار للقارئ ينتقي منها مما سمع، أو مما قرأه في مصحف دون الاعتماد على التلقي والمشافهة، فيخطئ القارئ عندما يختار قراءة مخالفة للفصاحة العربية، قال ابن خالويه (٣٧٠هـ)[١]: «وإنما حمل القارئ بهذا أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط».اهـ. ووافقه الزمخشري[٢] فقال: «والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف ﴿شركائهم﴾ مكتوباً بالياء».اهـ. وبيَّن ابنُ عاشور[٣] خفايا هذا الدافع عند الزمخشري فقال: «جرى على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دُوِّن عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة».اهـ. وتوسع ابن المنير[٤] في رده على الزمخشري فقال: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله وأُبرئ حملةَ كتابه وحفظةَ كلامه مما رماهم به، فإنه تَخَيَّل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، فهذا كله كما ترى ظَنٌّ من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه».اهـ.

---

(١) الحجة ص (١٥١). وننظر إلى تقدم هذه الحجة من الناحية الزمنية، فقد ذكرت في القرن الرابع، ويخطئ بعضهم عندما يجعل هذا الحجة متأخرة وينسبها للزمخشري في القرن السادس، بينما هو مسبوق بغيره في ذكرها كما بيَّنت.

(٢) الكشاف (٢/ ٦٧).

(٣) التحرير والتنوير (٧/ ٧٧).

(٤) الانتصاف من الكشاف (٢/ ٦٦) ح (٢).

فلم يكن ابن عامر ينقل قراءة بالتشهي دون الاعتماد على النقل، قال الشاطبي[١]: «فهو - أي ابن عامر - من العدول الذين لا يُظن بمثلهم إدخال الرأي في القراءة كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباع خط المصحف مع عدم اعتباره الرواية».اهـ.

فالقارئ عليه أن يتلقى القراءة كما سمعها، ويؤديها كذلك، ثم يوجهها هو أو غيره. فمسألة السماع وتلقي القراءة شيء، ومسألة التوجيه والاحتجاج للقراءة شيء آخر، فالجهة فيهما منفكة، ولا يمكن الحكم بتضعيف القراءة لعدم صحة التوجيه.

ثانياً: حجج المعترضين:

تفاوتت حجج المعترضين على قراءة ابن عامر وقد يحتج أحدهم بأكثر من حجة، وبعد نظرٍ في مجمل حججهم في تضعيف القراءة نجد أنها لا تخرج عن حجتين: اعتماد ابن عامر على رسم المصحف، وضعف القراءة في اللغة. والأخيرة هي الأكثر والأشهر.

الحجة الأولى: اعتماد ابن عامر على رسم المصحف:

أول من احتج بهذه الحجة ابن خالويه (٣٧٠هـ) ثم جاء بعده الزمخشري (٥٣٨هـ) واحتج بها، وحجتها أن ابن عامر دخل عليه الخلل في قراءته المذكورة من خلال اعتماده على رسم المصحف فحسب، قال ابن خالويه[٢]: «وإنما حمل القارئ بهذا أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط».اهـ. وتبعه الزمخشري[٣] فقال: «والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء».اهـ.

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ١٧٤).

(٢) الحجة ص (١٥١).

(٣) الكشاف (٢/ ٦٧).

وهي حجة ضعيفة واهية؛ إذ القراء لهم منهج في تلقي القراءات، فهم لا يعتمدون على المرسوم فقط بل منهجهم قائم على السماع والعرض، ومع هذا فرسم المصحف معتبر لدى القراء ولكنه ليس العمدة في تلقي القراءات فحسب، بل هو عاضد لصحة السند، وليس أساساً لقبولها. وابن خالويه صرَّح في عبارته بأن ابن عامر أخطأ بسبب اتباعه لخط المصحف، وكأن ابن عامر يتلقى القرآن من المصحف دون سماعه أو عرضه، وهذا مردود بما أسلفت، وفيه تجهيل لابن عامر وبمنهجه في تلقي القراءة. ولقد عاب ابن الجزري (٨٣٣هـ)[١] على الزمخشري احتجاجه بهذه الحجة الضعيفة - ويجري الكلام على ابن خالويه أيضاً لاحتجاجه بذات الحجة - فقال: «والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟».اهـ.

ومن جهة أخرى يمكن قلب الدليل عليهم، فإن حجتهم تدل على نقيض ما ذهبوا إليه، ودليلهم يرجع على حجتهم بالإبطال وإثبات صحة القراءة، فإذا نظرنا لرسم المصحف فإن المؤيد للقراءة أو المعترض عليها يتفقون جميعاً على وجود قراءة ابن عامر بما قرأ في المصحف الشامي وأثبت ذلك أبو عمرو الداني[٢] أن ﴿شركائهم﴾ رسمت بالياء، وهو دليل على صحتها لا ضعفها؛ لأن الرسم فرع عن القراءة، فلم يكن لكتبة المصحف أن يكتبوها دون سماعها، قال ابن عاشور (١٣٩٣هـ)[٣]: «رسمت كلمة ﴿شركائهم﴾ في المصحف العثماني الذي ببلاد الشام، وذلك دليل على أن الذين رسموا تلك الكلمة راعوا قراءة ﴿شركائهم﴾ بالكسر وهم من أهل الفصاحة والتثبت في سند قراءات القرآن».اهـ.

---

(١) النشر (٢/ ٢٦٣).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٠٦٥).

(٣) التحرير والتنوير (٧/ ٧٧).

فابن عامر لم يكن له بأي حال أن يعتمد على رسم المصحف دون التلقي والسماع أو العرض، قال ابن عاشور[١]: «وهل يظن بمثل ابن عامر أنه يقرأ القرآن متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة. ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية، وهلَّا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هادياً للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك الرسم».اهـ. وأورد السمين الحلبي[٢] رداً عقلياً يُنْبِي عن فطنته وذكائه فقال: «ولا التفات إلى قول مَنْ قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة ﴿شركائهم﴾ بالياء. وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جَرِّ ﴿شركائهم﴾ فليس فيه ما يدل على نصب ﴿أولادهم﴾ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط فلم يبقَ له حجة في نصب (الأولاد) إلا النَّقْلُ المحض».اهـ.

فهي مسألة محسومة إذن، فسنة القراء والقراءات التلقي والسماع وليس الاعتماد على المصحف، كما توسعت في ذلك في المبحث الثاني.

الحجة الثانية: ضعف القراءة في اللغة:

الفرق بين إيرادها هنا كحجة لدى المعترض على القراءة وبين إيرادها في الدوافع، هو أن الدافع ينطلق منه إلى تضعيف القراءة وبأي حجة كانت سوى ردها لغة، فالقائد له تضعيفها لغة ومن هنا قد يقع في الزلل فيرد ما ثبت قرآنيته، في حين الذي يجعل الضعفَ اللغوي حجةً وليس دافعاً يحتمل أن ينطلق من دافع آخر ينبني على عدم صحة القراءة لديه كما وقع عند ابن جرير.

وهنا أمور ينبغي التأكيد عليها لاستيضاح الأمر:

---

(١) التحرير والتنوير (٧/ ٧٧).

(٢) الدر المصون (٥/ ١٦١-١٧٦).

الأول: أن اتفاقهم في هذه الحجة لا يعني بالضرورة اتفاقهم في الدافع لردها؛ بل هم في حقيقة الأمر يختلفون.

والأمر الثاني: أن بعض المعترضين يعترض بأكثر من حجة فيَرِد هنا ويَرِد في غيرها.

والثالث: أن المحتجين بهذه الحجة يتفاوتون في درجات الاحتجاج بها، فمنهم من احتج بمجرد مخالفتها لقواعد النحو وتشدد في ذلك، ومنهم من رأى مخالفتها للقياس اللغوي، ونحو ذلك.

ونعود إلى أشهر الحجج في الاعتراض على قراءة ابن عامر للآية التي نحن بصددها وهي ضعفها لغة؛ والسبب لديهم هو عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. حيث إن ابن عامر فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول: فـ:﴿شركائهم﴾ مضاف إليه، و﴿قتل﴾ مضاف، ووقع الفصل بالمفعول به ﴿أولادَهم﴾. ولا يصح هذا في المشهور عند المتقدمين من النحويين.

وممن اعترض على قراءة ابن عامر بهذه الحجة: الفراء (٢٠٧هـ)، وابن جرير (٣١٠هـ)، وأبو غانم النحوي (٣٣٣هـ)، والنحاس (٣٣٨هـ)، وابن خالويه اللغوي (٣٧٠هـ)، والأزهري (٣٧٠هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، ومكي ابن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، والمهدوي (٤٤٠هـ)، وابن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ)، وابن أبي مريم (٥٦٥هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)، وابن عطية (٥٤١هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، وأبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، والبيضاوي (٦٨٥هـ)، وابن جزي (٧٤١هـ)، والشوكاني (١٢٥٠هـ).

وسأستعرض الآن جملة من أقوالهم واعتراضاتهم لكشف حقيقة اعتراضهم على قراءة ابن عامر، مع مناقشتها، ثم أختم بالترجيح.

إن جملة المعترضين على هـذه القراءة اعترضـوا عليهـا؛ لأنهـا خالفـت النحــو والمشهور منه في الفصل بين المتضايفين كما قدمتُ، فاعترض عليهـا الفـراء[١] واعتـبر أسلوب الفصل بين المتضايفين غير معروف في العربية مع إقراره بوجوده في نحو أهل الحجاز، فقال: «وكان بعضهم يقرأ - وفي بعض مصاحف أهل الشام - ﴿شركائهـم﴾ بالياء، وهذا مما كان يقوله نَحْويُّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية».اهـ بتصـرف.

وقال ابن جرير[٢]: «ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه مـن الاسـم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد رُوي عن بعض أهل الحجـاز بيـتٌ مـن الشعر يؤيد قراءة مَنْ قرأ بما ذكرتُ من قراءة أهل الشـام، رأيـتُ رواةَ الشـعر وأهـلَ العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه».اهـ.

وقال أبو منصور الأزهري[٣]: «أما قراءة ابن عامر فهي متروكة، لأنها لا تجـوز إلا على التقديم والتأخير، ولا يجوز القـراءة عنـدي بهـا».اهـ. فـالأزهري يـرى عـدم صحتها لغة، واختار عدم جواز القراءة بها لضعفها اللغوي. ويفهـم مـن كلامـه أنـه يجعل الضابط لجواز القراءة بها من عدمه موافقتها للعربية، وهـذا مجانـب للصـواب؛ لأن الضابط المعتبر لدى القراء في قبول القراءة هو التلقي وهي السنة المتبعة كـما سـبق وأن بينت ذلك.

وبالغ أبو غانم النحوي في رده للقراءة واعتبرها زلة مـن ابـن عـامر فقـال[٤]: «قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العـالم لم يجـز اتباعـه، ورد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى مـن

---

(١) معاني القرآن (١/ ٣٥٧).

(٢) تفسيره (٩/ ٥٧٦-٥٧٧).

(٣) معاني القراءات (١/ ٣٨٨).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٢).

الإصـرار على غير الصواب».اهـ. فأنت ترى أن اعتراضه مجملٌ، وفيه تجنٍّ فاضح عـلى القارئ والقراءة، حيث اعتبر مرتكب الخطأ هو القارئ ذاته، ورأى أنه قـد زل لمجـرد مخالفتها لقواعد العربية، ولذا لا تجب متابعة القارئ بسبب زلته! وهذا فيه تجـنٍ بـيِّن؛ لأن ابن عامر عند تلقيه للقراءة يعتمد على سـماعه، ولـيس القيـاس أو تتبـع مشـهور قواعد النحو.

وقال النحاس[١]: «أما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريـق بـين المضـاف والمضـاف إليـه في الشـعر بالظرف لأنه لا يفصـل فأمـا بالأسـماء غـير الظـروف فلحـن».اهـ. وتعقبـه السـمين الحلبي[٢] فقال: «وهذا خطأ من أبي جعفر؛ لما سنذكره من لسان العرب».اهـ. وسـيأتي بيان صحة هذا الأسلوب في اللغة والقرآن.

وتوافق ابن خالويه[٣] مع النحاس وغيره في ردها بنفس الشبهة فقال: «وحـال بهم بين المضاف والمضاف إليه، هو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر».اهـ.

وقال أبو علي الفارسـي[٤]: «ففصل بين المضاف والمضاف إليه وهذا قبيح قليل في الاستعمال».اهـ. فأثبت استعمال هذا الأسلوب الوارد في القـراءة، ولكـن اعتراضـه لكونه قليلاً.

وقال مكي بن أبي طالب[٥]: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بـين المضـاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف؛ لاتساعهم فيهـا وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القراءة أبعد».اهـ.

---

(١) إعراب القرآن (٢/ ٩٨).

(٢) الدر المصون (٥/ ١٦٢).

(٣) الحجة ص (١٥١).

(٤) الحجة (٣/ ٤١٠-٤١٣).

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٤٥٤).

وقال المهدوي[١]: «وفي قراءته بُعْد؛ لأن التفريق بين المضاف والمضاف إليه قليل الاستعمال».اهـ.

وقال ابن فضال المجاشعي[٢]: «ووجه قراءة ابن عامر: أنه فرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول... وهذا ضعيف في العربية، وإنما يجوز في ضرورة الشعر».اهـ.

وقال ابن أبي مريم[٣]: «وهو قبيح؛ قليل في الاستعمال؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومثله لم يجئ في حال السعة، بل جاء في الشعر».اهـ.

وانتقد الزمخشري[٤] القراءة بشدة فقال: «وأما قراءة ابن عامر والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته».اهـ فنجد أن الزمخشري عامل النص القرآني معاملة النص السماعي في موافقته أو مفارقته للأسلوب العربي.

وقال ابن عطية[٥]: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر».اهـ.

وقال العكبري[٦]: «فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر».اهـ.

وقال البيضاوي[٧]: «ضعيف في العربية، معدود من ضرورات الشعر».اهـ.

---

(١) شرح الهداية ص (٤٨٢).

(٢) النكت في القرآن الكريم ص (٢٥٥).

(٣) الموضح (١/ ٥٠٦-٥٠٧).

(٤) الكشاف (٢/ ٦٧).

(٥) المحرر الوجيز (٣/ ٤٦٩).

(٦) التبيان ص (٣٥٩).

(٧) تفسيره (٢/ ١٨٤).

وقال ابن جزي[١]: «وفصل بين المضاف المضاف إليه وذلك ضعيف في العربية وقد سمع في الشعر».اهـ.

ومن النقولات السابقة نستنتج أموراً:

- عدم صحة القراءة لديهم، لعدم موافقتها المشهور من اللغة. وهو القدر المشترك في عباراتهم جميعاً.

- إثبات جواز الفصل بين المتضايفين في الشعر، كما في عبارة ابن فضال وابن جزي.

- إجماعهم على وجود أسلوب الفصل بين المضاف والمضاف إليه - وهو ما عابوه في قراءة ابن عامر - في العربية ولكنه قليل في الاستعمال، كما يظهر في قول الفراء: «وهذا مما كان يقوله نَحْوِيُّو أهل الحجاز». وقول ابن جرير: «وقد رُوي عن بعض أهل الحجاز بيتٌ من الشعر يؤيد قراءةَ مَنْ قرأ بها ذكرتُ من قراءة أهل الشام». ومع هذا يردونه لعدم ثبوته كما في عبارة ابن جرير، أو لعدم صحة القياس عليه كما صرح بذلك ابن الأنباري[٢] حيث قال عن قراءة ابن عامر: «وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع».اهـ. ونجد في كلام ابن الأنباري تركيزاً على ضعفها قياساً، فكلامه موافق لكلام بعض النحويين في تضعيفها في اللغة من جهة عدم صحة القياس عليها. وليس تضعيفها كقراءة.

- الفصل بين المتضايفين لديهم مقبول في الشعر وغير مقبول في القرآن. كما ذكر النحاس وابن خالويه. وقد يكون تجويزهم له في الشعر من باب سماعه لا من باب اعتباره في القياس.

---

(١) التسهيل (١/ ٦٨٢).

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ص (٢٨٩).

مناقشة النقولات:

- اتفق من سبق ذكرهم على رد القراءة واختلفت منطلقاتهم في ردها، ونجد أن القدر المشترك بينهم في الاحتجاج على ردها ضعفُها لغة، ومن ثَـمَّ استقبحها جمعٌ - مثل ابن خالويه وابن أبي مريم - وهذا خلل، وإنما القبح في استقباحها، وعلى فرض نزولها في العربية فإن احتمالية ثبوتها كقراءة قائمة ولو احتمالاً؛ فكان الأولى البعد عن الاستقباح وما شابهه من ألفاظ، فإن استقباح القراءة يلزم منه عدم صحتها قرآناً عند مستقبحها، وإلا فإنه يستقبح كلام رب العالمين، وهذا ما لا يتصور صدوره من عالم بعلوم الشريعة. وأنكر القشيري (٤٦٥هـ)[١] على من استقبح القراءة فقال: «وقال قوم هذا قبيح. وهذا محال؛ لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي ﷺ، فهو الفصيح لا القبيح. وقد ورد ذلك في كلام العرب. وفي مصحف عثمان ﴿شركائهم﴾ بالياء وهذا يدل على قراءة ابن عامر».اهـ. فبعد أن أثبت القشيري القراءة وتواترها، استدل بوجود الرسم في المصحف بهذه القراءة، وهو لا شك مما يدلل على ثبوتها بعد صحة سندها. وإنْ كان يمكن أنْ يُنازَع في عبارته فإنَّ مَن استقبحها لم يعتبرها قرآناً ولم تتواتر عنده.

- عبارات الفراء وابن جرير جمعت بين قوتها في رد القراءة مع الهدوء في الرد دون تشنج، ورغم ورود القبح في كلام ابن جرير إلا أن عبارته كانت دقيقة ولا تحتمل توجهها للقراءة بأي حال فإنه قال: «وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح». فالقبح لديه متجه للأسلوب اللغوي وليس لجنس القراءة.

- كان ابن جرير دقيقاً في منهجية رد القراءة، فذكر ورود أسلوب الفصل بين المتضايفين في الشعر بصيغة التضعيف فقال: «رُوي عن بعض أهل الحجاز بيتٌ من الشعر يؤيد قراءة مَنْ قرأ بها ذكرتُ من قراءة أهل الشام». ثم ذكر إنكارهم له فقال:

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٣).

«رأيتُ رواةَ الشعر وأهلَ العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه». فكان منصفاً في أنه ورد، وكان دقيقاً في نقده فلم يقر هـذا الأسـلوب نظـراً؛ لأن أهـل الصـنعة أنكـروه. فإنكاره متجه للأسلوب وتوافق مع تضعيفه لسند القـراءة؛ ولـذا ردهـا ولم يعتبرهـا. وغير دقيق أن نصف أنَّ ابن جرير رد القراءة لضعفها لغة، بل الأمر كما ذكرت آنفاً.

- وردت في عبارات بعض المنتقدين ما يوهم أن ابن عامر لو اختار قراءة أخـرى كان أولى، كما قال أبو علي الفارسـي: «ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى». فهل يمكن عقلاً تصور أن ابن عامر يختـار مـا يشـاء دون قواعـد أو أصـول، إن هـذا لا يُتصـور التعامل به مع كتاب الله من قارئ شُهِد له بالتقوى والعلم. والعبارة تحتمل وجهاً آخر هو أليق بمكانة أهل العلم، فيمكن توجيه عبارة أبي علي - وما شابهها - بـأنهم أرادوا لو اختار ابن عامر وجهاً آخر مما سمعه عن شيوخه في القراءة، فيكون الاختيار واقـع بالفعل من القارئ، ولكنه منضبط بما يسمعه من شيوخه، فيكون دوره لا يخـرج عـن الاختيار من المسموع، وهذا لا ضير فيه.

- بعض المنتقدين للقراءة مقلدون لغـيرهـم - أو عـلى الأقـل هـذا مـا ظهـر مـن عباراتهم- فهذا ابن الجوزي في زاد المسير ذكر قراءة ابن عامر، ونقل عن أبي علي قوله: «وهذا قبيح، قليل في الاستعمال».اهـ. ولم يعلق على هذا فكأنه يوافـق عليـه. وكـذلك الواحدي في البسيط نقل تضعيف أبي علي للقراءة دون أي إضـافة أو تعليـق. وأيضـاً الفخر الرازي كان عالة على الزمخشـري فنقل تضعيفه للقراءة بنصه دون عزوه له.

- لو احتج معترض على قراءة ابن عامر بعدم سماع أسلوب الفصل عن العـرب، فإن قوله مردود من جهات: **أولها**: أن من المعترضين مـن أثبـت وجـود الأسـلوب في كلام العرب ولو على قلة كأبي علي الفارسـي وابن عطية والمهدوي ومكي وابن جزي وغيرهم، **وثانيها**: أن الإحاطة بكل ما روي عن العرب مما يتعذر على الطاقة البشـرية،

قال الشافعي[١]: «لا يحيط باللغة إلا نبي».اهـ. قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[٢].اهـ.

- وابن عامر عربي فصيح - يحتج بكلامه عند أهل الإنصاف - ونطق بأسلوب الفصل، وثبت سماعه وليس هو قليل في ذاته، ولكن قلته في مقابل أسلوب عدم الفصل. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. وبهذا يسقط قول من احتج بعدم وجود أسلوب الفصل بين المتضايفين في العربية.

وأما عبارة الفراء «ولم نجد مثله في العربية». فإنها لا تدل على نفي الأسلوب بتاتاً، بل نجد كلامه ينقض أوله آخره، حيث قال: «وهذا مما كان يقوله نَحْوِيُّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية». فأثبت وجوده في كلام أهل الحجاز وهم من العرب، ثم جاء النفي بعد ذلك، وهذا مما يحتاج لتحرير لمفهوم «العربية» لدى الفراء، أو أن يكون الفراء يفرِّق بين كلام أهل الحجاز وقول نحوي أهل الحجاز.

- عند النظر للمعترضين وأقوالهم نجد أنه قابلهم أئمة احتجوا للقراءة، وأثبتوها وساقوا على ذلك الأدلة، فأقوالهم لا تقل قوة عن قوة المضعفين، قال السمين الحلبي[٣] بعد أن أورد نقولات المعترضين: «وهذه الأقوال التي ذكرتُها جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها؛ لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً على أئمة أكابر، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة» اهـ.

---

(١) الرسالة ص (٤٢).

(٢) إبراز المعاني ص (٤٦٦). واعتمد عليه أبو حيان في البحر المحيط (٤/ ٢٣٣) كثيراً في الانتصار لقراءة ابن عامر وينقل منه بالحرف دون عزو له.

(٣) الدر المصون (٥/ ١٦١).

- بالنظر في السرد التاريخي للمعترضين على القراءة نجد أن جملة من الردود انصبَّت على الزمخشري وكشافه، فكاد يعتبر محوراً مهماً لدى المعترضين على القراءة، وكذلك عند المنتصرين لها، وذلك عائد إلى مكانة الكتاب في عصره ومَنْ بعده ولتوسعه في ردها، ولما تضمنته عباراته من تهجم صارخ على القراءة فاستوجب ذلك الرد عليه بما هو أهله.

ومن مقولات الزمخشري في كشافه[1]: «وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته».اهـ.

وأغلظ في الرد عليه ابن المنير[2] وأسهب في ذلك، واعتبر قوله مخرجاً من الدين لولا جهله، فقال: «ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة، يُعْلَم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفاً عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ. فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لَحَّن ابنَ عامر، فإن الـمُنْكِرَ عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة. ولولا عذر أن الـمُنْكِرَ ليس من أهل الشأنَيْن –أعنى علم القراءة وعلم الأصول- ولا يُعَدُّ من ذوى الفنَّيْن المذكورين، لِخِيف عليه الخروجُ مِن ربقة الدين. وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل. وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر. وأما

---

(١) (٢/ ٦٧).

(٢) حاشيته على الكشاف (٢/ ٦٦) ح (٢).

الزمخشـري فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل. وهذا لم يقـل بـه أحـد مـن المسلمين. وما حمله على هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها». اهـ.

وتوصـيف ابـن المنـير دقيـق - وأدق كلامـه آخـره[١] - وفيـه الـتماس العـذر للزمخشـري بقلة بضاعته في القراءات، ومغالاته في قطعية الأقيسة النحوية.

كما رد عليه وبقسوة أبو حيان[٢] فقـال عـن الزمخشـــري: «وأعجـب لعجمـي ضعيف في النحو يرد على عربي صـريح محض قراءة متواترة موجود نظيرهـا في لسـان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمـة الـذين تخـيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شـرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسـلمون عـلى نقلهـم لضـبطهم ومعرفتهم وديانتهم».

- مدار المعترضين على القراءة عدم صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذه مسألة ردها النحويون أنفسهم، فهذا النحوي النحرير ابن مالك (٦٧٢هـ)[٣] اعتبر أن الأصل لديه في هذه المسألة النحوية قراءة ابن عامر فقال:

وعُمْـدَتي قِـراءةُ ابـن عـامرٍ   وكـم لهـا مِـنْ عاضِـدٍ وناصـرِ

(١) بعض كلام ابن المنير عليه تعقبات ويحتاج لنقاش لا يحتمله هذا البحث، كقوله: «جميع الوجـوه السـبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً» - ولعله يشير لمسألة تواتر أوجه الأداء واعتراض أبي شامة وابن الحاجب على القول بتواترها -، وقوله: «إن الـمُنْكِرَ عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضـرورة». فكأنـه اعتـبر أن إنكار قراءة ابن عامر هو إنكار لما هو معلوم من الدين بالضـرورة؛ بدلالة أنـه قـال: «ولـولا عـذر أن الـمُنْكِرَ ليس من أهل الشأنَيْن... لخِيف عليه الخروجُ مِن ربقة الدين». وهذا لا يوافق عليه؛ صـحيح أن إنكارها يعد خروجاً من الدين لمن أثبت قرآنيتها أولاً ثم أنكرها، ولكن هناك من أنكر كونها قرآناً لأنها لم تثبت لديه. وتفاصيل ذلك متضحة في مثاني هذا البحث.

(٢) البحر المحيط (٤/ ٢٣١-٢٣٢).

(٣) شـرح الكافية (١/ ٨٩).

فمسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف مما اختلف فيها النحاة، وحالها كحال أخواتها من مسائل مختلف فيها بين علماء النحو، والأمر في ذلك واسع طالما أنه لم يقدح في سلامة النص القرآني، فاختار نحويون - ونُسِب إلى الكوفيين[1] - جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولو بغير الظرف أو حرف الجر لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك بغير الظرف أو حرف الجر، ولكل فريق أدلته، وقد أسهب في ذلك ابن الأنباري في الإنصاف في المسألة الستين. ولا أجد أننا بحاجة لترجيح مذهب الكوفيين على البصريين لتصحيح القراءة، وإنما يكفينا وجود هذه اللغة في كلام العرب وأشعارهم واختيار بعض النحويين لها، ناهيك أن القراءة وحدها تقوم مقام القاعدة اللغوية وزيادة.

واختار ابن مالك (٦٧٢هـ) - وهو أحد محققي النحو - جواز الفصل بين

---

(١) أنكر نسبة هذا القول إلى الكوفيين البغدادي في خزانة الأدب (٤/ ٤٢٠) وقال تعقيباً على كلام ابن الأنباري: «إن نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول إلى الكوفيين لم يعترف به الفراء وهو من أجل أئمة الكوفيين».اهـ. كما استبعده الباحث المختار ديره واعترض على ابن الأنباري في نسبته هذا القول للكوفيين اعتماداً على ما ذكره الفراء في معاني القرآن، في حين الفراء عرض هذا القول ولم يؤيده بل لم ير صحة قراءة ابن عامر وأن الفراء لا يجيز الفصل بين المتضايفين إلا بالظرف والمجرور، ولا يكون ذلك في سعة الكلام، إنما في الشعر ضرورة، ويرى أن ابن الأنباري يتحمل خطأ من جاء بعده ممن نسب هذا القول للكوفيين مثل أبي حيان. انظر: دراسة في النحو الكوفي ص (٣٣٧-٣٤٠). وإلى نفي هذا القول عن الفراء ذهب د. إبراهيم رفيدة في كتابه النحو وكتب التفسير (١/ ٢٧٠) وقال: إن نسبة هذا الفصل من ابن الأنباري للكوفيين غير دقيق.

أقول: بعيداً عن صحة نسبة هذا القول للكوفيين من عدمه، فإن ابن الأنباري لا يستقل بتحمل وزر نسبة هذا القول للكوفيين، فإن ابن زنجلة في حجة القراءات ص (٢٧٣) أشار لنسبته للكوفيين فقال: «وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه». وابن زنجلة قبل ابن الأنباري فإن الأول من علماء القرن الرابع، والأخير توفي في (٥٧٧هـ)، فكلاهما يشتركان في دعوى نسبة القول للكوفيين. ولا ينفرد ابن زنجلة بوزره في حالة عدم صحة نسبته للكوفيين.

المضاف والمضاف إليه وذكر شواهد شعرية تدل عليه فقال[١]: «ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قولُ الطِّرِمَّاح:[٢]

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم يُرَعْ بواديه من قَرْعِ –القسيِّ– الكنائنِ

وأنشد الأخفش:[٣]

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ –القَلُوصَ– أبي مَزَادَهْ

وأنشد أبو العباس ثعلب بجرِّ (مطر) من قول الشاعر:[٤]

لئن كان النكاحُ أحَلَّ شيءٍ فإنّ نكاحَها مَطَرٍ حرامُ

أي: نكاح مطر إياها. ولا ضرورة في هذا، ولا في بيت الأخفش».اهـ.

واختار جوازه أبو حيان[٥] فقال: «قرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب ﴿أولادهم﴾ وجر ﴿شركائهم﴾ ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها – متقدموهم ومتأخروهم – ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها – وهو الصحيح–؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات».اهـ. والمهم في كلامه أن نحويين أجازوها وأنها وجدت في شعر العرب. وإن كان صدر احتجاجه لها بورودها عن ابن عامر كقراءة وهو في ذاته عربي فصيح لا يعتريه اللحن كونه في عصر الاحتجاج، فمصدر الاستدلال عند أبي

---

(١) شرح الكافية الشافية ص (٩٨٢–٩٨٨).

(٢) ديوانه ص (١٦٩). التقدير: من قرع الكنائن القسي. انظر: خزانة الأدب (٤/ ٤١٨).

(٣) انظر: مجالس ثعلب (١/ ١٥٢). التقدير: زج أبي مزادة القلوص. انظر: الخصائص (٢/ ٤٠٨).

(٤) القائل الأحوص، انظر: ديوانه ص (١٧٣).

(٥) البحر المحيط (٤/ ٢٣١–٢٣٢).

حيان في جواز الفصل هو قراءة ابن عامر. وأيده الشاطبي (٧٩٠هـ)(١) في الحكم والاستدلال فقال: «فالأولى في هذه القراءة أن تُجعل حجة في الجواز، فإنها من أقوى ما يُحتج به، وقد جاء ما يُؤيدها من السماع والقياس».اهـ.

وكذلك ابن هشام (٧٦١هـ)(٢) أجاز الفصل بين المتضايفين في بعض صوره ومنها قراءة ابن عامر، فقال: «زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة. إحداها: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادَهم شركائهم﴾».اهـ.

وممن رَجَّح جواز الفصل لغير ضرورة - سوى من سبق ذكرهم - السمين الحلبي (٧٥٦)(٣)، وابن الجزري (٨٣٣هـ)(٤)، والسيوطي (٩١١هـ)(٥)، الصفاقسي (١١١٨هـ)(٦).

وإن بعض من اعترض على القراءة قاده لذلك أنهم جعلوا قواعد العربية هي الأصل الذي يحاكمون إليه نص القرآن، فإن خالف قواعدهم ردوه، أو حكموا عليه بالضعف والشذوذ أو بعدم الفصاحة. وهذا سبيل يؤدي إلى الزلل في التصور والنتيجة، وينبغي التفريق بين مسلك قبول لغة القراءة والحكم عليها بالصحة أو الشذوذ، وبين مسلك قبول قرآنية القراءة من عدمه، فهذا التفريق هو أساس في تصور دقيق وحكم صحيح.

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ١٧٤) وتوسع الشاطبي في ترجيح مذهب القائلين بجواز الفصل، ينظر هناك.

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٥١-١٥٢).

(٣) الدر المصون (٥/ ١٦١-١٧٦).

(٤) النشر (٢/ ٢٦٣).

(٥) همع الهوامع (٢/ ٥٢٣).

(٦) غيث النفع ص (١٠٨).

وبعيداً عن إثبات صحة الفصل في العربية وموافقة القرآن لذلك، فإنه لو افترضنا عدم وجود أثر عند العرب للفصل بين المتضايفين في العربية، ثم ثبت وجوده في القراءة الصحيحة فإن ذلك يكون قاضياً على إثبات صحة الفصل في العربية، فالقراءة حجة لصحة ما تضمنته من لغة، لا دليل على ضعفها.

قال القاضي أبو الحسين الكندي (٧٤١هـ)[١] بعد أن انتصر لقراءة ابن عامر، قال في خاتمة كلامه: «وبالجملة فالقراءة حجة على الحجج النحوية لا بالعكس».اهـ.

وقال الصفاقسي[٢]: «القرآءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة».اهـ.

وقال الألوسي[٣]: «وبعد هذا كله لو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية، لوجب قبولها أيضاً بعد أن تحقق صحة نقلها، كما قُبلت أشياء نافت القياس مع أن صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير».اهـ.

أضف إلى ما سبق أن هذه القراءة رويت عن إمام جليل من كبار أئمة التابعين أخذ القران على صحابي جليل، وفي قعر دار العرب قطن، وقرأ وأقرأ فيه، وكانت وفاته سنة (١١٨هـ) وهو عربي محض، فصيح في زمن الاحتجاج بكلام العرب[٤] وقبل فشو اللحن ولم يخالط العجم. قال ابن مالك[٥]: «قراءة ابن عامر معزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدَى بهم في الفصاحة،

---

(١) انظر: الكفيل بمعنى التنزيل (مخطوط). بواسطة كتاب النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٠٢).

(٢) غيث النفع ص (١٠٤).

(٣) روح المعاني (٨/ ٤٥٠).

(٤) لقد وُضع حدٌّ زمني لما يصح الاحتجاج به من أقوال العرب شعراً أو نثراً، فذُكر أن ابتداءه من العهد الجاهلي بنحو قرنين من الزمان وينتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لأهل الأمصار - وذكروا أن آخرهم الشاعر إبراهيم بن هَرْمة (ت١٧٠هـ) - وأما بالنسبة لأهل البادية فإنه يحتج بكلامهم إلى منتصف القرن الرابع الهجري. انظر: الحيوان للجاحظ (١/ ٥٣)، وضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد الخطيب (١/ ٢٢٢).

(٥) شرح التسهيل (٢/ ١٨٢).

كما يُقتدَى بمَنْ في عصره مِن أمثاله الذين لم يُعْلَم عنهم مجاورةٌ للعجم يُحدث بها اللحن. ويكفيه شاهداً على ما وصفتُه به أن أحدَ شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».اهـ. وقال البنا[1]: «ابن عامر من كبار التابعين عربي صريح، من صميم العرب، وكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، فكيف وقد قرأ بما تلقى، وتلقن، وسمع، ورأى، إذ هي كذلك في المصحف الشامي».اهـ بتصرف.

فهذا ابن عامر إمام عربي فصيح في عصر يُحتج بفصاحتهم وكان إماماً للمسلمين وبأمر عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يؤثر على ابن عامر سقطات أو أخطاء، قال الصفاقسي[2]: «والشامي هذا ممن يُحتَج بكلامه؛ لأنه من صميم العرب وفصحائهم وكان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به، وكان مشهوراً بالثقة والأمانة وكمال الدين والعلم وأفنى عمره في القراءة والإقراء وأجمع علماء الأمصار على قبول نقله والثقة به وفيه، وقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتباين كفاءتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف».اهـ بتصرف.

إن الطعن في قراءة ابن عامر هو طعن بالضرورة فيمن رواها عنه أو عاصره، قال السيواسي (٨٦٠هـ)[3]: «والطعن فيه يكون طعناً في علماء الأمصار الذين جعلوه أحد القراء السبعة المرضية، وطعناً في الفقهاء الذي يعاصرونهم حيث لم ينكروا عليهم. والكل أجمعوا على صحته يقرؤنها في محاربهم. والله أكرم من أن يجمعهم على

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٣٢).

(٢) غيث النفع ص (١٠٧).

(٣) عيون التفاسير (٢/ ٤٠).

الخطأ، فلو كان كما زعم؛ لكان قرآناً غير عربي ذا عوج».اهـ.

الترجيح:

بعد تطواف في أقوال المعترضين والمؤيدين ودوافعهم وحججهم، فإن الذي أخلص إليه أن قراءة ابن عامر - محل البحث - في هذا العصر ثابتة ومتواترة وهي قرآن يتلا، ولا طعن فيها بأي وجه. وسبق أن نقلت قول الذهبي[(١)]: «إن الإجماع قد انعقد قطعاً على تلقي حرف ابن عامر بالقبول، ولله الحمد».اهـ. والإجماع هو إجماع أمة في قرون وإجماع عملي، ولا يقتصر على مفهومه الأصولي.

وأما مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه الواردة في قراءة ابن عامر، فقد جاءت في شعر العرب وأجازها بعض النحويين، وإن لم يصح القياس عليه لدى النحويين، بيد أن ذلك لا يُخْرِج قراءة ابن عامر من كونها قرآناً متواترًا يتلا. «وهذا ما استقر عليه الفكر النحوي بعد قيام فن القراءات واستقرار أصوله، إذ تبين لهم عدم دقة نقد الأولين فرفضوا الكثير منه وصححوا كثيراً من القراءات المقبولة وقبلوها في إطار علمي يدل على أنهم كانوا ذوي نظر وفكر وعمل يكمل بعضه بعضاً على نحو ما نجده بوضوح عند ابن مالك (٦٧٢هـ)، وأبي حيان (٧٤٥هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ)»[(٢)].

فالقضية في هذا الزمان محسومة، من حيث إن قراءة ابن عامر هي قرآن يتلا ولا يمكن الطعن فيها بأي شكل ممن يؤمن بالله ونبيه وكتابه، كما أنها محسومة من حيث آراء متأخري النحاة، إلا أن النقاش يقع في توجيه أقوال من سبق من المنتقدين للقراءة فقط، ولا يتعداه من الناحية العملية.

وأما من حيث قبول اللغة الواردة في القراءة من عدمه، فحسبنا أن نحويين

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٥).

(٢) ضوابط الفكر النحوي (١/ ٣٣٠). وأطلق د. الخطيب عليه: (منهج المتأخرين في التعامل مع القراءات).

كباراً أثبتوا وجه القراءة والفصل بين المضاف والمضاف إليه في النحو واستشهدوا عليها بشعر العرب - وليس من مقاصد البحث تحرير هذه المسألة النحوية؛ لكون مسار البحث تخصصياً في الدراسات القرآنية وليس دراسة نحوية -. «وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنثور مثله، فلا يُعَوَّل عليه؛ لأنه ناف؛ ومن أسند هذه القراءة مثبت، وهو مقدم على النفي اتفاقاً»[١].

والقراءة لو كانت نازلة في الفصاحة عن الأفصح فإن ذلك لا يضرها فإن القرآن فيه الفصيح والأفصح، فتصح القراءة ونعتبرها قرآناً ولو نزل مستواها في العربية، فلا يشترط للقراءة أن تكون على الدوام على الأفصح من لسان العرب؛ بل يوجد في القراءات الفصيح والأفصح، قال أبو حيان[٢]: «والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى للذكر».اهـ.

ولذا يقع في القرآن ما هو أقل استعمالاً، ومتى ما صحت القراءة بلغة - ولو قل استعمالها -؛ فلزاماً أن تكون لغة عربية صحيحة. فما صح قراءة صح لغة ولا عكس. قال النيسابوري (٨٥٠هـ)[٣]: «والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها؟ فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا، وإن ورد فكثير أم لا؟».اهـ. وقال القونوي (١١٩٥هـ)[٤] تعليقاً على أسلوب الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «وإن كان صحيحاً فصيحاً لكن عدم الفصل به أفصح، ولا كلام في

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٣٤).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٥٢٣).

(٣) غرائب القرآن (٣/ ١٧٢).

(٤) حاشيته على البيضاوي (٨/ ٢٧٣).

أبلغية بعض القراءات السبعة بالنسبة إلى بعض آخر».اهـ. فتفاوتها في الفصاحة بين فصيح وأفصح لا ضير فيه؛ بيد أن القرآن بقراءاته لهما الحظ الأوفر من الفصاحة وفوق كلام كل البشر. وبَيَّن ابن عاشور[١] العلاقة بين القراءات ومدونات النحو فقال: «ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة؛ ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة».اهـ. وقال ابن جني[٢]: «والقرآن يُتخير له ولا يُتخير عليه».اهـ.

وأختم بعبارة راقية، مختصرة في مبناها واسعة في معناها، تشخص المسألة بدقة، قال الكرمانيُّ (٥٠٥هـ)[٣]: «وقراءة ابن عامر بضم الزاي... عالية الإسناد موافقة لإمامهم، وإن كانت نازلة في الإعراب».اهـ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) التحرير والتنوير (٧/ ٧٨).

(٢) المحتسب (١/ ٥٣).

(٣) غرائب التفسير (١/ ٣٨٧-٣٨٨).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج:

القرآن له مكانته العظمى في نفوس المؤمنين وعلى رأسهم من اعتنى بإقرائه ولغته من مفسرين ونحويين، فهو كتاب الأمة الخالد ومعجزة الرسول ﷺ، واعتنى به أهل العلم فحفظوه وصانوه عن الطعن فيه أو التشكيك في شيء من قراءاته. وبعد استعراض لقراءة ابن عامر وما توجه لها من اعتراضات وإجابات عليها نخلص بالنتائج التالية:

١- أهمية الانتصار للقراءات المتواترة ودفع الشبه التي تروم تضعيفها.

٢- انعقد إجماع الأمة على قبول قراءة ابن عامر وأنها قرآن يتلا منزل من رب العالمين.

٣- المنهج الصحيح لتلقي القراءات بالسماع والعرض والمشافهة، ولا تتلقى القراءة بالقياس ومطلق التشهي.

٤- ابن عامر من جلة القراء ومن التابعين وله مكانته المرموقة بين القراء، وقراءته معتبرة من العهد الأموي الذي تولى فيه إمامة الجامع الأموي، ورضيه أهلها لإمامته وتولي منصب الإقراء.

٥- ثبوت اتصال سند قراءة ابن عامر، وثبوت قراءته على الصحابي أبي الدرداء.

٦- رَدُّ بعضِ المفسرين والنحويين لقراءات معينة لا يعني أنهم يردونها وهم يعتقدون قرآنيتها.

٧- اعتراض بعض النحويين يتجه للغة القراءة فيعترضون عليها من حيث إمكانية القياس عليها من عدمه، وربما قرؤوا بها.

٨- وردت عبارات شنيعة في حق قراءة ابن عامر لا تليق كوصفها بالقبح، ولا يصح إطلاقها على كلام هو ذات كلام ابن عامر؛ فضلاً عما ينقله من قراءة.

٩- ينبغي التعامل مع اعتراضات المفسرين والنحويين على القراءات بوعي وتمحيص، وعدم جمعهم في مستوى واحد من الاعتراض.

١٠- تنوعت دوافع الاعتراض على قراءة ابن عامر فمنهم من دفعه تضعيف سندها، ومنهم من اعتقد أنها آحاد فتجرأ على ردها وغير ذلك.

١١- لكل معترض على قراءة ابن عامر حجته ودافعه، وعند الرد عليه لابد من تحديد حجته ودافعه ليكون الرد علمياً ويكون أقوى وأبلغ.

١٢- أشهر الحجج في الاعتراض على قراءة ابن عامر مخالفتها للمشهور من قواعد النحو في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذه قاعدة لا ينبغي تحكيمها في قبول القراءة أو ردها، وهي في ذاتها محل خلاف عند النحاة، فرفضها كقاعدة نحوية ليست محل اتفاق؛ بل انتهى محققو المتأخرين إلى إقرارها.

١٣- ابن عامر تابعي عربي فصيح في عصر الاحتجاج، فلغته في حد ذاته فصيحة، ونقله للقرآن مع إمامته للجامع الأموي مع توفر العلماء في مقر الخلافة دليل قوي على صحة قراءته.

١٤- مرسوم المصحف دليل على صحة قراءة ابن عامر وليس دليلاً على ضعفها.

١٥- قراءة ابن عامر في عصرنا ثابتة بشكل قطعي ولا مطعن فيها، وهذا من قرون مضت.

١٦- القرآن هو الحاكم والقاضي على اللغة العربية وليس العكس.

١٧- ينبغي التفريق بين مسألة قبول اللغة وعدم قبولها، ومسألة قبول القراءة من عدمه.

قائمة المراجع

(١) **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم عبد الرحمن المقدسي المعروف بأبي شامة، ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد البنا، ت. الدكتور شعبان إسماعيل، ط. عالم الكتب - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

(٣) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، ت. عبداللطيف عبدالرحمن، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٩هـ.

(٤) **إعراب القرآن**، لأحمد بن محمد النحاس، ت. د. زهير غازي زاهد، ط. عالم الكتب - بيروت، الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٥) **الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي**، لسيدي عبد القادر الطفيل ط.كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس، الثانية ١٩٩٩م.

(٦) **اقتضاء الصراط المستقيم**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت. ناصر العقل، ط. دار عالم الكتب – بيروت، السابعة ١٤١٩هـ.

(٧) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت. يوسف البقاعي، ط. دار الفكر – دمشق، بدون تاريخ.

(٨) **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**، لأبي بكر ابن الأنباري، ت. محي الدين رمضان، ط. مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩٠هـ.

(٩) **البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، ت. عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الاولى ١٤٢٢هـ.

(١٠) **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ط. دار الكتبي، الأولى ١٤١٤هـ.

(١١) **البرهان في علوم القرآن**، لمحمد بن عبد الله الزركشي، ت. د. يوسف المرعشلي وآخرون، ط. دار المعرفة - بيروت، الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(١٢) **البيان في إعراب غريب القرآن**، لأبي البركات عبدالرحمن ابن الأنباري، ت. بركات يوسف هبود، ط. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، بدون تاريخ.

(١٣) **تاريخ دمشق**، لعلي بن حسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت. عمرو بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر – دمشق، ١٤١٥هـ.

(١٤) **التبيان في إعراب القرآن**، لعبد الله بن الحسين العبكري، ت. سعد كريم الحفقي، ط. دار اليقين - المنصورة، الأولى ١٤٢٢هـ.

(١٥) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت. طارق عوض الله، ط. دار العاصمة – الرياض، الأولى ١٤٢٤هـ.

(١٦) **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور، ط. مؤسسة التاريخ - بيروت، الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(١٧) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ت. محمد بن سيدي محمد مولاي، ط. دار الضياء – الكويت، الأولى ١٤٣٠هـ.

(١٨) **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت. عدة رسائل جامعية، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الأولى ١٤٣٠هـ.

(١٩) **تفسير السمرقندي**، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. عادل عبدالموجود وآخرون، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٣هـ.

(٢٠) **التفسير الكبير**، للفخر الرازي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.

(٢١) **تلحين النحويين للقراء**، لياسين جاسم المحيمد، ط. مؤسسة الريان – بيروت، الأولى ١٤٢٦هـ.

(٢٢) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ليوسف بن عبد الرحمن المزي، ت. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠هـ.

(٢٣) **توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً**، لعبد العزيز الحربي، ط. دار ابن حزم – الرياض، الأولى ١٤٢٤هـ.

(٢٤) **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت. حاتم الضامن، ط. مكتبة الصحابة – الشارقة، الأولى ١٤٢٩هـ.

(٢٥) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري، ت. د. عبد الله التركي، ط. مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٢٦) **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت.مجموعة رسائل، ط.جامعة الشارقة الأولى ١٤٢٨هـ.

(٢٧) **الجامع لأحكام القرآن**، لمحمد بن أحمد القرطبي، ت. د. عبدالله التركي، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ١٤٢٧هـ.

(٢٨) **جمال القراء وكمال الإقراء**، علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن السخاوي، ت. د. مروان العطية وَ د. محسن خرابة، ط. دار المأمون للتراث – دمشق، الأولى ١٤١٨هـ.

(٢٩) **حاشية ابن المنير الإسكندري**، مطبوعة بهامش الكشاف، ت. محمد عبدالسلام شاهين، ط. دار الكتب العلمية – بيروت الأولى ١٤١٥هـ.

(٣٠) **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، لإسماعيل بن محمد بن مصطفى القونوي، ت. عبدالله محمود محمد عمر، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ.

(٣١) **حاشية محي الدين شيخ زاده**، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، ت. محمد محمد عبدالقادر شاهين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣٢) **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، ت. الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط. دار الشروق - القاهرة، الثانية ١٣٩٧هـ.

(٣٣) **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت. بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط. دار المأمون – دمشق، الثانية ١٤١٨هـ.

(٣٤) **حجة القراءات**، لعبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، ت. سعيد الأفغاني، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، الخامسة ١٤١٨هـ.

(٣٥) **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)**، للقاسم بن فيره الشاطبي، ت. محمد تميم الزعبي، ط.مكتبة دار الهدى – المدينة المنورة، الثالثة ١٤١٧هـ.

(٣٦) **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، للمختار أحمد ديره، ط. دار قتيبة – دمشق، الأولى ١٤١١هـ.

(٣٧) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، ت. أحمد محمد الخراط، ط. دار القلم – دمشق، الأولى ١٤٠٨هـ.

(٣٨) **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الرزاق بن رزق الله الرسعني الحنبلي، ت. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط.مكتبة الأسدي – مكة المكرمة، الأولى ١٤٢٩هـ.

(٣٩) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي، ت. فريق علمي، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ١٤٣١هـ.

(٤٠) **زاد المسير في علم التفسير**، لعبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط. المكتب الإسلامي - بيروت، الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤١) **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، ت. الدكتور شوقي ضيف، ط. دار المعارف - القاهرة، الثالثة، بدون تاريخ.

(٤٢) **شرح شافية ابن الحاجب**، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، ت. محمد محي الدين عبد الحميد وغيره، ط. دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٥هـ.

(٤٣) **شرح الهداية**، لأحمد بن عمَّار المهدوي، ت. الدكتور حازم سعيد حيدر، ط. دار عمار - عمَّان، الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

(٤٤) **ضوابط الفكر النحوي**، لمحمد عبد الفتاح الخطيب، ط. دار البصائر – القاهرة ٢٠٠٦م.

(٤٥) **عيون التفاسير** للفضلاء السماسير أحمد بن محمود السيواسي، ت. بهاء الدين دارتما، ط. دار صادر – بيروت، الأولى ١٤٢٧هـ.

(٤٦) **غاية النهاية في طبقات القراء**، لمحمد ابن الجزري، اعتنى بنشره ج. برجستراسر، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الثالثة ١٤٠٢هـ.

(٤٧) **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، لمحمود بن حمزة الكرماني، ت. د. شمران سركال، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٤٨) **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، لضياء الدين الحسن بن محمد النيسابوري، ت. زكريا عميرات، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.

(٤٩) **غيث النفع في القراءات السبع**، لأبي الحسن علي بن محمد الصفاقسي، ت. أحمد الحفيان، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤٢٥هـ.

(٥٠) **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي، ت. نور الدين طالب، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الأولى ١٤٣٠هـ.

(٥١) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، ت. د. عبدالرحمن عميرة، ط. دار الوفاء - المنصورة، الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥٢) **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، ت. إبراهيم شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٥٣) **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لعلي بن أحمد ابن حزم الأندلسي الظاهري، ت. أحمد شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٥٤) **قراءات الإمام ابن عامر والانتصار لها**، لسامي عبد الفتاح هلال، ط. دار الصحابة – طنطا، الأولى ١٤٢٨هـ.

(٥٥) **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، ت. عبدالسلام هارون، ط. دار الجيل - بيروت، الأولى، بدون تاريخ.

(٥٦) **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتخب الهمذاني، ت. محمد نظام الدين الفتيّح، ط. دار الزمان - المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٧هـ.

(٥٧) **الكشاف**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت. محمد عبدالسلام شاهين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت الأولى ١٤١٥هـ.

(٥٨) **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت. محي الدين رمضان، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥٩) **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن** لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، ت. عبد القادر السعدي، ط. دار عمار – عمَّان الأولى ١٤٢١هـ.

(٦٠) **الكشف والبيان**، لأبي إسحاق أحمد الثعلبي، ت. محمد بن عاشور، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ.

(٦١) **محاسن التأويل**، لمحمد جمال الدين القاسمي، ت. محمد فؤاد عبدالباقي، ط. دار الفكر - بيروت، الثانية ١٣٩٨هـ.

(٦٢) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لعثمان بن جني، ت. علي النجدي وآخرون، ط. دار سنركين للطباعة والنشر، الثانية ١٤٠٦هـ.

(٦٣) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت. السيد عبدالعال، ط. وزارة الأوقاف بقطر، الثانية ١٤٢٨هـ.

(٦٤) **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، لعبدالله بن أحمد النسفي، ت. مروان محمد الشعار، ط. دار النفائس - دمشق، الأولى ١٤١٦هـ.

(٦٥) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأحمد بن حنبل، ت. شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٦٦) **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت. د. حاتم صالح الضامن، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ.

(٦٧) **معالم التنزيل**، للحسين بن مسعود البغوي، ت. محمد النمر وآخرون، ط. دار طيبة - الرياض الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م الإصدار الثاني.

(٦٨) **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبراني، ت. حمدي السلفي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

(٦٩) **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت. طيار آلتي قولاج، ط.مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي - استانبول، الأولى.

(٧٠) **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، للفخر الرازي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٧١) **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، لابن الصلاح، ت. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط. دار المعارف-القاهرة، بدون تاريخ.

(٧٢) **معاني القراءات**، لمحمد بن أحمد الأزهري، ط. مركز البحوث بكلية الآداب جامعة الملك سعود – الرياض، الأولى ١٤١٢هـ.

(٧٣) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى الفراء، ت. عبد الفتاح شلبي وآخرون، ط. الهيئة المصرية للكتاب، عام ٢٠٠٠م.

(٧٤) **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، ت. عبدالجليل عبده شلبي، ط. عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٧٥) **المُوضَح في وجوه القراءات وعللها**، لنصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم، ت. الدكتور عمر حمدان الكبيسي، ط. بدون دار نشر، الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

(٧٦) **النحو وكتب التفسير**، لإبراهيم بن عبد الله رفيدة، ط. الدار الجماهيرية – ليبيا، الثالثة ١٩٩٠م.

(٧٧) **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، ت. زكريا عميرات، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٨هـ.

(٧٨) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لإبراهيم بن عمر البقاعي، ت. عبدالرزاق غالب المهدي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.

(٧٩) **نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية**، لعبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة سيسي، ط. دار كنوز إشبيليا – الرياض، الأولى ١٤٣٠هـ.

(٨٠) **النكت والعيون**، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، ت. السيد بن عبدالمقصود، ط. مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، بدون تاريخ.

(٨١) **النكت في القرآن الكريم**، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، ت. إبراهيم الحاج علي، ط. مكتبة الرشد – الرياض.

(٨٢) **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت. مجموعة باحثين، ط. جامعة الشارقة، الأولى ١٤١٩هـ.

(٨٣) **همع الهومع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، ت. عبد الحميد هنداوي، ط. المكتبة التوفيقية – القاهرة.

الأبحاث:

(١) **موقف النحاة المعاصرين من القراءات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة نموذجاً**، للدكتور سليمان بن إبراهيم العايد. وهو ورقة بحثية ألقيت في مؤتمر القراءات القرآنية في العالم الإسلامي أوضاع ومقاصد. عقد في مراكش بالمغرب عام ١٤٣٤هـ.

(٢) **تواتر القراءات وموقف ابن الجزري منه**، للدكتور محمد يحيى بن الشيخ جار الله بن المصطفى آل خليفة، مجلة معهد الإمام الشاطبي بجدة العدد الثالث عشر جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ.

Abstract

The research focused on the study of the objections of the applicants and the later commentators - and of vision and of Nhoyen and others - about reading Ibn Amer (Zain for many of the idolaters kill their partners, their children). And Go search of balance in the criticism of the arguments of the objectors to read, and refute their positions, and not to classify them as one sentence Kmaatardan on the Koran and thus inducting grade Orientalists deniers of divine revelation, that it is unfair to most of them, and it generally avoid the path of scientific research of good, and a single for objectivity. Valenhoion - as well as the commentators - Applicants readings in their approach is the same approach which readers receive the Holy Baltgay and not linguistic analogy.

You collect the words of the commentators on the reading and ordering them in time; historical objection to clear and the source of their arguments, and the fur was first objected to by the language, and was followed by Ibn Jarir and others. You collect motivated objectors to read a statement and then to their arguments and respond to them.

And summarized the arguments of objectors to support weak reading Ibn Amer, and its dependence on the drawing in his choice of reading, reading and contrary to the rules as the inadmissibility of separation between the additive and the genitive. It was responding to what was previously validated

support reading Ibn Amer, and the acceptance of her readers and men assigned throughout the ages. And set aside the argument relies on the fact that the drawing Baltgay reading does not depend on the absolute drawing the reader. The discussion dealt with the issue of the separation of Almtzaivin of grammatical terms, and prove transferred to the Arabs and Tjoaz senior Mtachri as his Tsahaham to read Ibn Amer language, although it proved to read an argument to prove itself in the face of language in addition to Arabic Ibn Amer and sheer eloquence. The area remains open to dispute in the measurement of linguistic passport to read or not, recognizing Bthbutea Qranatha. The dispute, which was a reality proven reading about whether or not to raise in later times as the nation unanimously on Qranatha and Ibn Amer readers of the seven who have gripped the nation for admission. The Quran has included the eloquent and Alavsah not hurt it in its place in the Arab world. Blessings and peace upon our Prophet Muhammad and his family and peace and recognition of a lot.

Key words :

Ibn Amer - Doubt - Objection - Readability – Grammarians.